مركز دراسات التنمية
Center for Development Studies

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

التحولات العمرانية والاجتماعية بين اقصـــاء وحضرنة الـريف دراسـة حالـــتي عناتـا وبيـرزيت

الباحثان
يزيد الرفاعي - ديمة ياسر

٢٠١٦

يزيد الرفاعي: أستاذ مساعد في دائرة الهندسة المعمارية - جامعة بيرزيت.
ديمة ياسر: محاضرة في دائرة الهندسة المعمارية - جامعة بيرزيت.

حقوق الطبع والنشر محفوظة © مركز دراسات التنمية- جامعة بيرزيت
ISBN:978-9950-334-30-4
هاتف: ٠٠٩٧٢ ٢ ٢٩٨٢٠٢١

فاكس: ٠٠٩٧٢ ٢ ٢٩٨٢١٦٠

ص.ب: ١٤ بيرزيت

مكتب غزة: تلفاكس ٠٠٩٧٢ ٨ ٢٨٣٨٨٨٤

البريد الالكتروني: cds@birzeit.edu

الموقع الالكتروني: http://home.birzeit.edu/cds

مساعدي البحث: علا جولاني - محمد الرفاعي
تدقيق لغوي: عدنان داغر

هذا البحث، مدعوم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ بتمويل مقدّم من الوزارة الفدرالية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية.

الآراء الواردة في هذا البحث هي من مسؤولية الكاتب/ة ولا تعكس بالضرورة موقف مؤسسة روزا لوكسمبورغ.

مركز دراسات التنمية

تأسس المركز في عام ١٩٩٧ كبرنامج بحثي متخصص في الدراسات التنموية. يهدف المركز الى تعميق مفاهيم التنمية وربطها بسياقها العملي من خلال تقديم أطر نظرية ومفاهيمية تتحرى واقع التنمية في فلسطين. وهذا يشمل دراسة التفاعلات بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتنمية. فضلاً عن دراسة بنى السلطة والسيطرة القائمة التي تحول دون تحقيق وتنمية مستدامة ارتباطا بالسياق الذي يفرضه الاحتلال عليها. فمنذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧ فرضت قيود مشددة على حق المجتمع الفلسطيني بالتنمية. يرى مركز دراسات التنمية أن الأكثر تعبيراً عن التنمية في فلسطين هي استراتيجيات الصمود والبقاء، وإنتاج بدائل محلية لبنى القوى المهيمنة وبالإضافة الى ذلك فان المركز يسعى الى توفير إطار مؤسساتي يمكن من خلاله النظر في جميع القضايا ذات الصلة بالتنمية وبحثها ومناقشتها وذلك بهدف توفير التوجيه والمساعدة العلمية لصناع القرار.

يحاول مركز دراسات التنمية من خلال جمعه بين الابحاث الاكاديمية والنشاطات المجتمعية أن يعزز الربط المحكم بين النظرية والممارسة التنموية اذ تشمل أنشطته في هذا المجال الندوات وورش العمل، والمسوح الميدانية والدراسات التقييمية، وتقييم الاحتياجات. فمن ناحية يعمل المركز على عدد من المشاريع البحثية في شتى المجلات التنموية بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات محلية ودولية. ومن ناحية أخرى ينفذ المركز عددا آخر من المشاريع المجتمعية التي تهدف الى تمكين الفئات المهمشة ودمجها في عملية التنمية.

تقديم

من الأهمية بمكان النظر الى الطفرة العمرانية والحضرية المتسارعة في المشهد الفلسطيني ما بعد أوسلو، للخروج بإنطباع حول ما شهدته المناطق المحتلة من تحولات عميقة في الإقتصاد السياسي المحلي، وما رافقها من تأثيرات طارئة على البنى الطبقية والاجتماعية والاقتصادية. ورغم حقيقة أن التمدد العمراني و توسع القطاعات الخدماتية غير المنتجة وتآكل الريف وما يتضمنه من تراجع النشاطات الاقتصادية ذات طابع زراعي هي ظاهرة عالمية واسعة النطاق برزت بشكل جلي في الدول النامية كأحد تجليات عولمة الليبرالية الجديدة، إلا أن ما يثير الاهتمام بأن مثل هذه التحولات في السياق الفلسطيني قد حدثت بشكل دراماتيكي ضمن ثلاثة أُطر تفاعلت مع بعضها البعض على عدة مستويات، وبالتالي لا يمكن تجاهل أدوارها المحورية في اعادة صياغة المشهد المديني/ الريفي في المناطق المحتلة: السياق الاستعماري الإسرائيلي، التمويل الأجنبي وتأثيرات المنظمات الدولية، وأنشطة رأس المال الفلسطيني في التراكم والربح عبر استثمارات غير منتجة.

إن التحولات العمرانية– الاجتماعية–الاقتصادية تبرز بشكل جلي في معظم المناطق المحتلة، إلا أن مدينة رام الله وضواحيها وقراها تمثل المركز الذي يطغى عليه سمات التمدد العمراني وانحسار الريف وتفتت هوية القرية وبروز طبقات رأسمالية مؤثرة وتوسع الطبقة الوسطى المرتبطة بالوظائف الحكومية والشركات الخاصة وقطاع المنظمات غير الحكومية. ولقد صاحب هذه الديناميات بروز حالات من اللامساواة الاقتصادية–الاجتماعية التي تعبر عنها التغيرات العمرانية والمناطقية، حيث يبرز التهميش المعماري وما يرافقه من سوء للتخطيط وتدهور البنية التحتية في الأطراف، وفي مقابلها تتمركز الأشكال الحداثية من

أنماط الحياة الاستهلاكية والمباني الشاهقة والشركات و البنوك وأشكال الترف الاقتصادي في المناطق الأكثر مركزية، والتي يطغى عليها الطابع العمراني الأكثر تنظيماً.

قد يبدو للبعض بأن المشهد الذي تعيشه المناطق الفلسطينية بشكل عام، و مدينة رام الله ومحيطها على وجه الخصوص، هو نتاج لعملية تنموية تحديثية سببها وجود مؤسسات السلطة والمنظمات الدولية وأنشطة رأس المال، لكن في واقع الحال تشير حالات التفاوت الاقتصادي وتزايد الفجوات الطبقية واللامساواة بكافة مستوياتها الى ما تعانيه الحالة الفلسطينية من تجزئة وتشرذم تجاوزت ماهو سياسي وجغرافي ليتغلغل في أعماق النسيج الاجتماعي المحلي، وبالتالي ساهم بتراجع شبكات التضامن المجتمعي وبروز قيم الفردانية والمصالح الخاصة على حساب الهم العام. مثل هذا الواقع لا يمكن تصوره بمعزل عن برامج الهندسة الاجتماعية وإعادة انتاج البنية الاستعمارية بشكل أكثر ملائمة للمخططات الاسرائيلية الرامية الى تحويل المناطق الفلسطينية، من قرى ومدن، الى معازل تعاني من الوهن الاجتماعي والتهتك السياسي والتخلف الاقتصادي.

تأتي هذه الدراستين كإستجابة ملحة لفهم أعمق لأشكال التشرذم الاجتماعي، والذي كما تبينه الحالتين الدراستين، يأخذ طابع التحليل السوسيو-حضري، مع التركيز على حالتي بيرزيت وعناتا. كما تكمن أهمية الدراسة الحالية في كونها استمراراً لسلسة من الدراسات السابقة التي تتبنى منهجاً عابراً للتخصصات في تناول وفهم التحولات السوسيو-حضرية في عدة مناطق في الضفة الغربية.

مركز دراسات التنمية

المحتويات

عناتا بين حالة الاقصاء والإبادة العمرانية

كلمات مفتاحية..... ٩

تقديم عام..... ٩

١- إشكالية البحث والسياق النظري..... ١٠

٢- الحيّز العمراني كأداة للسيطرة الإستعمارية: بين الإبادة العمرانية وحالة الإقصاء.. ١٤

٣- عناتا القرية: لمحة عامة..... ١٦

٤- عناتا والسياق الجيوسياسي..... ١٨

٥- تحولات ديموغرافية اجتماعية..... ٢٠

٦- عناتا طفرة عمرانية: بين مناخ الإستثمار وغياب السلطة التنفيذية..... ٢٢

٧- عناتا التجمع الطفرة: أنماط معمارية وعمرانية وحيزية جديدة..... ٢٣

٨- تكوين عمراني إستثنائي: إقصاء مديني وتحولات فردية..... ٢٦

بيرزيت ما بين الريف والحضرنة

تقديم..... ٣٥

١- التحولات العمرانية والمعمارية في سياقات نيوليبرالية..... ٣٦

١,١ حضرنة المدينة كأداة تحول رأس مالية..... ٣٦

١,٢ المشهد الفلسطيني التحولات الحيزية في المناطق الريفية..... ٣٨

١,٣ حضرنة الريف الفلسطيني: دور رأس المال الوافد المحلي والوافد الإقليمي.... ٤٠

٢- التحول والإحلال: بيرزيت ما بين الريف والمدينة كينونة غير مُعرفة!..... ٤٢

٢,١ بيرزيت البلدة..... ٤٢

٢,٢ الإطار الجيوسياسي لبيرزيت..... ٤٣

٢,٣ التوقعات في ظل بيئة استثمارية خصبة:- انعكاسات استثمارية على بلدة بيرزيت.. ٤٣

٢,٣ التحولات في الأنماط العمرانية والمعمارية في بلدة بيرزيت..... ٤٦

٣- بيرزيت من مكون ريفي إلى وسَط استثماري: تسليع الحيّز المكاني والحق المديني.... ٤٧

المراجع..... ٥١

الملاحق..... ٥٣

عناتا:
بين حالة الاقصاء والإبادة العمرانية

يزيد الرفاعي

النسخة الأصلية كتبت وأخرجت باللغة العربيه وتم ترجمة النسخة الإنجليزية عنها.

كلمات مفتاحية

التشكيلات العمرانية الطفرة/ الحيّز الإقصائي، تحولات النمط الحيّزي العمراني، الإبادة العمرانية، التأثيرات الجيوسياسية.

تقديم عام

تعنى هذه الدراسة بالبحث في التغيرات الطارئة على التكوينات الحيزية العمرانية والأنماط المعمارية للقرى والبلدات الفلسطينية المحيطة بمدينة القدس وإرتباط ذلك بالسياسات والممارسات الإسرائيلية المختلفة مع غياب حضور سياسات وإستراتيجيات وطنية واضحة، وتأثير ذلك على منظومة السلوك الإجتماعي والحياة الإقتصادية لهذه المناطق. لغاية تحقيق أهداف البحث والوصول لمفاهيم معمقة، تتمحور الدراسة حول حالة دراسية محددة وهي بلدة عناتا، الى الشمال الشرقي من مدينة القدس، والتي تمثل نموذجاً واضحاً للتحولات الحيزية العمرانية والمعمارية كنتيجة للممارسات الاسرائيلية في قرى وبلدات الطوق الشرقي والشمال الشرقي لمدينة القدس. لقد تعرضت هذه التجمعات وبشكل شمولي لتغيرات حيزية ناتجة عن موجات إحلال وإقصاء اجتماعي وديموغرافي، وغياب ممنهج لأدوات تنفيذ القوانين لشتى النواحي، والتقسيمات الإدارية والسياسية المختلفة للمنطقة، وسياسات الشرذمة الحيزية من خلال ممارسات الحصار العمراني والمصادرة والإغلاق وما يتبع ذلك من تحولات جمعية في نمط السلوك الإجتماعي، والتي أدت لظهور الجريمة والتفكك الإجتماعي والتحول من مجتمع الريف المنتج الى مجتمع الطفرة الإستهلاكي. يمكن وصف كل ذلك بحالات إقصاء حيزي وإبادة عمرانية، والتي سيتم التطرق إليها لاحقا في البحث.

من المهم الإشارة الى أن هذه الدراسة إنطلقت من دراسة سابقة تعمد على دراسة التشكيلات الحضرية الجديدة في المجتمع الفلسطيني بالتركيز على نموذج كفر عقب[1]، و التي تعد إحدى البلدات المشكلة للقرى والبلدات الفلسطينية لمنطقة طوق مدينة القدس. إرتكزت الدراسة السابقة على البحث في التحولات السوسيو حضرية وإرتباط ذلك في التشكيلات الحضرية للمجتمع المحلي، في حين تبحث هذه الدراسة في أثر التغيرات الجيوسياسية على التحولات في الأنماط العمرانية والمعمارية وعلاقة ذلك في ظهور أنماط سلوك اجتماعي أدى للتحول من مجتمع القرية الريفي المنتج الى مجتمع الطفرة المستهلك وكيفية إرتباط ذلك بمشروع تهويد مدينة القدس.

تتبنى هذه الدراسة أُسلوب البحث الأثنولوجي والذي يعمد على دراسة الأنماط الإنسانية ضمن سياق بيئتها الفيزيائية. اعتمد البحث على سلسلة من المقابلات المعمقة مع ذوي الشأن «البلدية، المستثمرين،

١- السقا، أباهر، ٢٠١٥،، "التشكيلات الحضرية الجديدة في المجتمع الفلسطيني كفر عقب- كنموذج"، مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت: بيرزيت

شخصيات عامة، مقاولين، وناشطين وناشطات محليين»، بجانب عقد مجموعات نقاش مع قاطنين قادمين الى المدينة، وسكان جذورهم تمتد عبر المكان، بجانب مجموعة من مشاركة ذوي العلاقة من سياسيين واقتصاديين واجتماعيين محليين. شارك في تلك المقابلات والمجموعات المعمقة للنقاش ما يقارب ٦٠ مواطن ومواطنة، كما تم تسجيل مشاهدات متعلقة بأنماط عمرانية وسلوكية، ودراسة مورفولوجية لتحولات الحيّز الفراغي والبنية العمرانية وتحولاتها، ودراسة للتطور العمراني بمراجعة المصادر التاريخية، يعمد البحث أيضا الى مراجعة بعض المصادر التاريخية والنظرية، بالإضافة لكل ما ذكر، يعتمد البحث على مراجعة وتحليل الخرائط المتعلقة بالحيز الفراغي، وتطوراتها وتحولاتها بين فترات زمنية مختلفة.

١. إشكالية البحث والسياق النظري

تقوم اشكالية البحث على أن دراسة وفهم التحولات الحيزية والعمرانية في بلدة عناتا يجب أن تنطلق من مستويين أساسيين: الأول ويتمثل في فهم الإطار العام للسياسات الإسرائيلية في مدينة القدس، حيث أن جميع التحولات في المناطق المحيطة للمدينة، والتي تعتبر بلدة عناتا جزء منها، هي نتاج لاستراتيجيات التخطيط الإسرائيلي العامة والمتعلقة بفكرة تهويد المدينة وفرض السيطرة الإسرائيلية والتعامل مع الظروف المكانية لها من خلال خلق واقع عام وفرض تغييرات على محيطها. أما المستوى الثاني، فهو المستوى الخاص ببلدة عناتا، بحيث تقوم الفرضية على أساس أن التحولات العمرانية والإجتماعية والديموغرافية في البلدة هي جزء من منظومة الهندسة الإجتماعية التي تتبناها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والتي تهدف لخلق مناطق عازلة ومعزولة في محيط مدينة القدس، بحيث تتسم هذه المناطق بالعنف والجريمة والفوضى العمرانية، مما يساهم في فصل هذه المناطق وعزلها من ناحية، ومن ناحية اخرى يساهم ذلك في رسم صورة المستعمَر في علاقته مع المستعمِر من خلال إنعكاساتها الحيزية العمرانية. يمكن وصف مثل هذه المنهجية بالإبادة العمرانية/Urbicide وهي مجموعة من الإستراتيجيات الممنهجة والموجهة لتدمير جوانب اجتماعية وفيزيائية/ عمرانية محددة لمنطقة عمرانية معينة[٢]. تقوم هاتان المقاربتان على أساس أن التغيرات في الحيّز الفراغي العمراني مرتبطة وبشكل وثيق بالتغيرات الإجتماعية والإقتصادية والديموغرافية والسياسية بحيث انها مؤثرة ومتأثرة بها وهي تصب في حالة الدراسة لخدمة مشروع فرض السيطرة الإسرائيلية على مدينة القدس.

بمتابعة المشهد العام في مدينة القدس ومحيطها، تظهر عملية فرض السلطات الاسرائيلي لسياسات الإحلال الديموغرافي وإحداث تحولات في بنية المدينة الإجتماعية، وذلك من خلال تبني سياسات إقصائية متجسدة في القوانين والأنظمة والإستراتيجيات التخطيطية. تقبع قضية تهويد القدس كهدف

2- Graham, S. 2004. «Constructing Urbicide by Bulldoze in Occupied Territories», in Graham, S (ed.) Cities War and Terrorism: Towards an Urban Geopolitics, Oxford:Blackwell

أساسي لسياسات التخطيط الإسرائيلية في المدينة، تجسد ذلك من خلال الهدف الرئيسي لمخطط القدس ٢٠٢٠، والذي أشار الى أن هدف المخطط الأساسي هو الحفاظ على تطور المدينة كعاصمة لدولة إسرائيل وخدمة سكانها اليهود[٣]. إن تهويد مدينة القدس لا يعتمد فقط على عمليات الإحلال الديموغرافي، ولكنه يهدف أيضا لخلق منطقة توق محيطة بمدينة القدس من الجهات الشرقية والشمال الشرقية بهدف تعزيز العمق الإستراتيجي للمدينة وخلق منطقة محايدة بين المدينة وباقي مناطق الضفة الغربية. تقوم تلك السياسة على تحويل قرى وبلدات طوق مدينة القدس الشرقية والشمال شرقية الى مكونات إستثناء، بحيث تعمل هذه التكوينات الحضرية على مستويين: المستوى الاول وهو مناطق لتفريغ السكان الأصليين من مدينة القدس وذلك من خلال فرض سياسات تتميز في المدينة مغايرة لتلك في هذه المناطق وتعزيز الفروقات الاقتصادية. على المستوى الثاني تعمل هذه المناطق كمناطق فاصلة وعازلة حيث تتشكل فيها منظومة خاصة من القوانين والأنظمة والعلاقات الإجتماعية والنماذج الحياتية المختلفة عن محيطها العام. ان عملية تحويل بلدات وقرى الطوق الشرقي والشمال شرقي لمدينة القدس من مكونات ريفية الى منطقة عزل تتطلب عملية معقدة من التحولات على مستوى السياسات والأنظمة وخلق فروقات إقتصادية تؤدي الى تكوّن مناطق جذب لفئات معينة وتحوّل في المنظومة الديموغرافية بإتجاه خلق مناطق كثيفة. يلازم ذلك تحولات في البنية العمرانية والنمط المعماري كنتيجة لمحاولة إستيعاب الكثافات المتزايدة، والإستجابة للحاجات الإقتصادية، وبهدف إستخدام الحيّز الفراغي كوسيلة لتمكين مجتمع الجريمة وتعزيز تشكل مجتمع الطفرة في هذه المناطق، والتي تمثل احدى أنماط إستخدام الفراغ كوسيلة للإضطهاد الجمعي. ينطلق مثل هذا الطرح من فكرة أن أي حل على المستوى العام للقضية، وكون مدينة القدس ذات أهمية مركزية، يعتمد بالإضافة لمجموعة المؤثرات المحيطة، على التطورات والتغيرات الحاصلة في داخل المدينة والواقع المتكون فيها.

من الممكن فهم مثل هذه التحولات بالعودة للأطر النظرية المتعلقة بأدبيات التغيرات الحيزية الفراغية في سياق إستعماري إستيطاني، والتي تغلب عليها في العادة ثلاثة دلالات أساسية: محاولة تصوير المستعمِر بالحداثي و المستَعمَر بما قبل الحداثي، إقصاء المستعمَر من القانون المدني وبالتالي من الحيّز الفراغي المديني، والعنف المصاحب لذلك[٤]. لتوضيح العلاقة ما بين هذه النظرية وما سبق، فإنه وبهدف تحقيق الغايات الإستعمارية في حالات الإحلال الديموغرافي، يدفع المستعمِر عادة الى خلق وإيجاد حيّز فراغي إستثنائي بديل، بحيث يعكس فكرة الفصل الحيزي الفراغي المشرعن والمقنن، دفع المجموعات المستعمَرة باتجاه التجمع في فراغات حيزية تمثل حالة إستثنائية محصورة و ذات سمات

3- Khamaisi, R. 2007. " In the Shadow of the Separation Wall: Impeding the Right to the City and Shaping the Palestinian Spatial Environment in Jerusalem/ AlQuds", in Hasson, Sh. (Ed.), Jerusalem in the Future: the Challenge of Transition, Jerusalem: The Floersheimer Institute for Policy Studies Ltd.

4- Razack, S. 2010, «A Whole in the Wall; A Rose in the Checkpoint: The Spatiality of Colonial Encounters in Occupied Palestine", Journal of Critical Race Inquiry, 0 I, No. 1, 2010

مرتبطة بالعنف الإجتماعي، و الدفع باتجاه خلق حالة من العنف كسمة أساسية لهذه المناطق بحيث يخلق ذلك هوية تصبغ مجتمع المستعمَر بها وتظهر المستعمِر بصورة الضحية والحداثي، كما و يتم التركيز على مجتمع المستَعمَر كمجتمع مسؤول عن ممارسة العنف وجلب الجريمة لمحيطه[٥]. إن عملية صناعة مثل هذه التكوينات تهدف الى ترسيخ حالة من الفصل العنصري بإستخدام أدوات قانون التمميز، والتخطيط الفراغي الحيزي، بحيث يمكن مقاربة ذلك لأنماط الفصل العنصري في جنوب افريقيا. بالعودة الى مقالة ليندسي بريمنر[٦]، ان أسواء ما ميز نظام الفصل العنصري في افريقيا لم يكن الجدار بل العدد الغير محدود من تطبيق أدوات السيطرة والإذلال مثل قوانين التمييز، ونماذج التخطيط الحيزي، والحدود الإدارية.

بالعودة الى إستراتيجيات التخطيط الحيزي الفراغي الإسرائيلي لمدينة القدس ومحيطها، يتمثل الهدف الرئيسي بتمكين أغلبية يهودية في المدينة وذلك من خلال تبني مجموعة من الإستراتيجيات تتمثل في الإقصاء الحيزي للمواطنين الفلسطينيين، من خلال قوانين التخطيط ونماذجه، وتقويض الحركة ومفهوم الإقامة، والسيطرة الديموغرافية[٧]. يتمحور ذلك حول مفهوم التمكين العرقي ethnocity، والذي يقوم على أساس تمكين مجموعات عرقية على حساب مجموعات أُخرى بهدف تحقيق أغلبية قومية. بالنظر الى التقسيم الحيزي لمدينة القدس ومحيطها، يمكن تقسيم المدينة، وبشكل مركزي، الى ثلاثة مناطق رئيسة: البلدة القديمة، المناطق الداخلية و هي المناطق المحيطة بالبلدة القديمة و التي بدأت بالظهور في فترة الحداثة، و التي توفر فيها مستوى أفضل من الخدمات، و المناطق الخارجية وهي تمثل القرى والبلدات الفلسطينية والمراكز الإستيطانية الإسرائيلية المحيطة بالمدينة[٨]. يضاف الى ذلك تقسيم المناطق التي تم تهميشها بفعل انشاء جدار الفصل والواقعة الى الجهة الشرقية للجدار والتي تعد منطقة عناتا جزءاً منها. من المهم وفي هذا السياق، وبهدف فهم الواقع الجغرافي النظر الى كون مدينة القدس متاخمة لخط التماس بين الجانبين. لقد ركز مخطط القدس ٢٠٢٠ وبشكل أساسي على قضية التوازن السكاني، بواقع ٧٠٪ يهود و ٣٠٪ عرب، كأساس للحلول التقنية المدرجة في المخطط. إن مثل هذا الطرح، يظهر بإطاره وشكله العام طرح تقني يهدف الى الحفاظ على المكونات الديموغرافية والشرائح المختلفة. لقد أشارت مجموعة من الباحثين، مثل إيال فايتزمان[٩] وفرانسيسكو تشيوديللي[١٠]

٥- نفس المرجع السابق

6- Bremner, L. «Boarder/skin», in Sorkin, M. (Ed.), Against the Wall Israelis Barrier to Peace, (New York: the New Press

7- Hasson, Sh. 2007. «Jerusalem: the Challenge of transition», in Hasson, Sh. (ed.), Jerusalem in the Future: the Challenge of Transition, Jerusalem: The Floersheimer Institute for Policy Studies Ltd.

٨- نفس المرجع السابق

9- Weizman, E. 2012, «Hollow Land: Israeli Architecture of Occupation", New York: Verso.

10- Chiodelli, F. 2012, "The Jerusalem Master Plan: Planning into the Conflict", Institute for Palestinian Studies,' issue 51, 2012. From (http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/jq-articles/51__The_Jerusalem_Master_plan_1.pdf)- retrieved 21.10.2016

وراسم خمايسة [11]، الى قضية التوازن الديمغرافي كأداة سيطرة لمخطط القدس، فقد بين خمايسة أنه وفي البحث في تفاصيل المخطط من الناحية التقنية بإحتساب نسب الكثافات، والإختلاف في أنماط النمو ونسبه بين الأحياء العربية واليهودية، وإمكانيات التمدد، وبالعودة لهدف المخطط الأساسي المشار اليه سابقا، ونسب النمو الطبيعية للسكان والتي حسب ما هو مشار إليه ستصل إن لم يتم التدخل في إحداث تغيرات نمطية عليها، ستصل نسب المواطنين العرب في القدس الى ٤٠٪[12]. يتبين من ذلك أن مفهوم التوازن الديموغرافي إستخدم بهدف الحفاظ على الأغلبية اليهودية من ناحية، وكأساس لعملية إقصاء المواطنين العرب من الناحية الاخرى. لم يسلط مخطط القدس على جدار الفصل بشكل كاف[13]، مع العلم انه أدى الى تغير دراماتيكي على مورفولوجيا التكوين الفراغي للمدينة، بحيث أدى الى إقصاء المحيط الشرقي للمدينة، ودفع باتجاه تعزيز الارتباط مع الجهة الغربية للمدينة (حسب مفهوم الإرتباط المترابولي بين المركز والمحيط)، وبالتالي تل ابيب. أدى إنشاء الجدار الى فصل مناطق فلسطينية، ذات ارتباط اداري، واجتماعي، إقتصادي، وخدماتي تاريخي مع مركز مدينة القدس، كما أدى الى نشوء تكوينات عشوائية طفرة بسبب غياب أدوات الإدارة والتخطيط والمتابعة لهذه المناطق. تعود اهم أهداف الفصل الى مفهوم تهويد القدس والصراع الديموغرافي، حيث أدت عملية الفصل الى إقصاء ٥٥,٠٠٠ مواطن عربي مقدسي خارج حدود الجدار[14]، كما وفر حيّز لإقصاء أعداد من المواطنين القاطنين في المدينة الى هذا الحيّز نتيجة لمجموعة من الممارسات والسياسات الإقصائية المتبعة. ساهم نشوء مثل هذه المناطق في اعادة رسم علاقة مدينة القدس مع محيطها وصياغة إرتباطاتها الإقليمية. لقد تعرضت هذه المناطق الى سياسات إقصاء إداري واقتصادي وأمني وخدماتي وحيزي بسبب إقصائها عن الحز العمراني لمدينة القدس من ناحية وغياب التنسيق لحضور فعلي لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية من ناحية أخرى. نشأ عن ذلك تحول هذه المنطقة الى منطقة فلسطينية معزولة عن حيّز مدينة القدس من ناحية، وغير مترابطة مع باقي المناطق الفلسطينية من ناحية اخرى.

لقد أدى مثل هذا الفصل الى ظهور أنماط فوضوية على مستويات متعددة، عمرانيا واجتماعية وأمنية، وبحيث ادى الى تحول هذه التكوينات من مكونات ريفية الى مكونات عشوائية. كما أشير اليه سابقا، جاء ذلك في سياق رسم علاقة المستعمِر مع المستعمَر من ناحية، وفرض أدوات السيطرة الديموغرافية وبالتالي الحيزية من ناحية، بالاضافة الى خلق منطقة معزولة عازلة. إعتمدت عملية تحقيق ذلك

11- Khamaisi, R. 2007. "In the Shadow of the Separation Wall: Impeding the Right to the City and Shaping the Palestinian Spatial Environment in Jerusalem/ AlQuds", in Hasson, Sh. (ed.), Jerusalem in the Future: the Challenge of Transition, Jerusalem: The Floersheimer Institute for Policy Studies Ltd.

١٢- نفس المرجع السابق

13- Chiodelli, F. 2012, "The Jerusalem Master Plan: Planning into the Conflict", Institute for Palestinian Studies,' issue 51, 2012. From (http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/jq-articles/51__The_Jerusalem_Master_plan_1.pdf)- retrieved 21.10.2016

14- http://www.ochaopt.org/ OCHA, 2005- retrieved on 25.10.2016

على تحولات حيزية فراغية وعمرانية أدت لغياب علاقة الفرد المكانية مع محيطه أسست لفكرة العنف الجمعي. تتسم هذه التحولات في ظهور الجريمة، غياب الشعور بالإنتماء وبالتالي التأثير السلبي على شعور المواطنة والحق المديني وظهور مجتمع استهلاكي مع غياب الحيّز العام والذي يعد محوري في ادبيات الإبادة العمراني كما هو الحال في قرى الطوق الشرقي والشمال الشرقي لمدينة القدس والتي تعد عناتا إحدى أمثلتها. لذا تعمد هذه الدراسة على البحث في التحولات العمرانية والحياتية لبلدة عناتا في سياق هذه المقاربة النظرية.

٢. الحيّز العمراني كأداة للسيطرة الإستعمارية: بين الإبادة العمرانية وحالة الإقصاء

تشكل التجمعات العمرانية بحيزها الفراغي Space وتكوينها الفيزيائي Masses صورة معمارية متكاملة تعكس مجموعة من الأنماط الإجتماعية والإقتصادية والسياسية لتجمع ما وأداة فاعلة لإحداث تغييرات في الأنماط المذكورة. في هذا السياق تأتي أدبيات علاقة المستعمِر بالحيز المستعمَر وإستغلاله كأداة لفرض سلطته وإقصاء وتهميش المجتمعات المستعمَرة. تُظهر أطروحة كيم دوفي Kim Dovey[١٥] حول كون الأماكن والأنماط المبنية تمثل وسط للتأمل وفرض السيطرة والسلطة، تظهر الصور المختلفة التي من خلالها يمكن إستخدام الحيّز الفراغي والبنية العمرانية كوسيلة لفرض السيطرة و التي من الممكن إعتبارها معبرة لحالات مرتبطة بفرض الإستعمار سيطرته على المناطق المستعمَرة مثل الحالة في افريقيا[١٦]. لقد حدد دوفي Dovey خمسة أشكال للسيطرة والتي تضم: استخدام القوة، والاجبار/ القسر، والإغراء، والتلاعب، والعزل والفصل المتعلقين بالبيئة العمرانية والتي تظهر إستخدام الحيّز الفراغي كأداة قوة إستعمارية وطريقة لفرض السيطرة على المجموعات المستعمَرة[١٧]. في هذا السياق، يستخدم الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو Micheal Foucault مصطلح الحبس الكبير Great Confinement للدلالة على إستخدام القوة كأداة للسيطرة على البيئة العمرانية، حيث إعتبر ان ذلك يعكس منظومة مصممة بهدف جمع وحصر أولئك الذين يتم إعتبارهم كخطر محتمل للمنظومة الإجتماعية ضمن حيّز فراغي محدد ومحصور[١٨].

في هذا الإطار، يمكن فهم السياسات والإستراتيجيات المتبنى من قبل الإسرائيليين فيما يتعلق بالتخطيط والتدخل في البيئة العمرانية الفلسطينية، كطريقة لفرض السيطرة ضمن أجندة سياسية

15- Dovey, K. 2008, «Framing Places: Mediating Power in Built Form", 2nd ed, London: Routledge

16- Najoh, A. 2009, «Urban planning of power and social control in colonial Africa», Journal of Planning Prespective, Volume 24, 2009- issue. Taylor & Francis Online- retrieved on 22/October 2016

١٧- نفس المرجع السابق

١٨- نفس المرجع السابق

محددة. لقد أوضح شارون روتبارد Sharon Rotbard أن أي فعل معماري ينفّذ من قبل اليهود في اسرائيل هو بحد ذاته فعل صهيوني، حيث بين أن هذه الأفعال تعكس طابع سياسي هدفه تقسيم المناطق وفرض تغييرات متعلقة بالهوية بحيث يخدم ذلك اجندة سياسية محددة[١٩]. لا يقتصر ذلك على أي فعل معماري، بل تعداه الى ما هو أكثر تأثيرا وهو إحداث تغييرات في البنية الحيزية بهدف فرض السيطرة كما أوضح كل من رافي سيغال Rafi Segal و إيال فايتزمان Eyal Weizman بانه لا يمكن فقط إعتبار التحولات في المشهد الحضري والطبيعي الفلسطيني دلالة على علاقة القوة والسيطرة، بل يتعداه ليعمل كوسيلة للسيطرة والهيمنة[٢٠]. بالعودة لأطروحة نورهان أبو جدي ٢٠١٤، يمكن فهم مجمل الممارسات الإسرائيلية في الحيّز العمراني الفلسطيني في سياق مفهوم الإبادة العمرانية Urbicide، والذي وبحسب الإطروحة المشار اليها يمثل نوع من أنواع العنف السياسي تجاه البيئة العمرانية من خلال وسائل التخطيط الفراغية والتي تهدف الى تدمير عدة نواحي سواء ما هو عام ومشترك، أو العلاقات والروابط الإجتماعية، او أصول المقاومة السياسية، وبحيث يؤثر ذلك على الهوية المكانية و يخلق حالة من اللّا مكانية Placenessness[٢١]. تعد عملية الإبادة العمرانية وسيلة لتحقيق الإقصاء الإجتماعي والديموغرافي، حيث يشير مارتن كوارد Martin Coward الى ان الإبادة العمرانية الإسرائيلية أدت الى تحويل حالة التجانس الى حالة من التضاد والعدوانية حيث نتج عن ذلك خلق مناطق معزولة وعازلة عززت فكرة الإختلاف والفصل بين العرب واليهود[٢٢]. لقد أكدت ابو جدي Abujidi وفي سياق آليات عمل الإبادة العمرانية الى نماذج الإبادة العمرانية غير المباشرة، والتي تستند الى استخدام أساليب التخطيط والبناء كطريقة إبادة عمرانية معاكسة لطريقة الإبادة العمرانية المباشر باستخدام الهدم والعنف[٢٣]، وبحيث يعمل ذلك على تدمير ما هو عام أو تدمير الإمكانات لتشكل ما هو عام.

بالعودة للممارسات الإسرائيلية في مدينة القدس ومحيطها، تتعرض هذه المناطق الى حالة من الإبادة العمرانية سواء بطريقة مباشرة، متمثلة في عمليات الهدم للمنازل والمنشآت وإقامة جدار الفصل، وغير المباشرة متمثلة بسياسات الإقصاء والتهميش والتي من بينها تهميش البلدات والقرى في المحيط الشرقي والشمال الشرقي للمدينة، أي الى الشرق من جدار الفصل. تستهدف عملية الإبادة العمرانية في هذه المناطق وبشكل أساسي الإطار العام والمتمثل بالروابط الإجتماعية والحيز العام، وذلك على مستويين: مستوى إرتباط هذه المكونات بالمركز الرئيسي أي المدينة، والمستوى الداخلي لهذه المكونات.

19- Abujidi, N. 2014, «Urbicide in Palestine: Spaces of oppression and resilience, New York: Routledge, Taylor & Francis Group

20- Segal, R. & Weizman, E. 2003, «A Civilian Occupation: the Politics of Israeli Architecture", Babel & Versco

21- Abujidi, N. 2014, «Urbicide in Palestine: Spaces of oppression and resilience, New York: Routledge, Taylor & Francis Group

22- Coward, M. 2001, «Urbicide and the Question of Community in Bosnia-Herzegovina", thesis

23- Abujidi, N. 2014, «Urbicide in Palestine: Spaces of oppression and resilience, New York: Routledge, Taylor & Francis Group

تتجسد عملية الإبادة العمرانية في هذه المناطق من خلال قوانين وسياسات التخطيط الإقصائية في داخل حدود مدينة القدس، وممارسات العزل والحصار على مستوى التجمعات المشار إليها بحيث يعمل هذان العنصران معاً في خلق مناطق عزل، تتسم بكونها مقصى من الحيّز العام لمدينة القدس، مما يؤثر على علاقة الفرد في المدينة وحقه المديني Right to the City [٢٤]، وبالتالي شعوره بالإنتماء الأمر الذي يحدث تداعيات في الهوية الفردية والجماعية. بالإضافة لذلك تؤثر مثل هذه الأنماط من الإقصاء الى ظهور تجمعات الطفرة، التي وبالإضافة الى كونها مقصى من الحيّز العام، فهي أيضا تتسم بصفات مناقضة للأصول الإجتماعية والجغرافية لها والمتمثلة بالطابع الريفي، حيث تتسم هذه التجمعات بالكثافات العالية، وغياب التابعية الإدارية والتنظيمية، وظهور أنماط سلوكية عنيفة، مما يخلق ما هو أشبه بحالة استثناء State of Exception متجسدة في الحالة الذهنية للأفراد والهوية العامة لهذه التجمعات في هذه المناطق مما يؤثر على إرتباطها في محيطها ويؤصل حالة الإقصاء والإنفصال كظاهرة إجتماعية مرجوّة. تعمد هذه الدراسة على التركيز على بلدة عناتا كإحدى نماذج قرى طوق مدينة القدس الشرقي والشمال الشرقي والتي تتعرض الى الإبادة العمرانية بهدف تحقيق حالة إقصاء محيطي لخدمة أجندات سياسية محددة.

٣. عناتا القرية: لمحة عامة

تقع بلدة عناتا شمال شرق مدينة القدس بحيث تبعد عن مركز المدينة مسافة ٩,٨كم [٢٥]، وهي تشكل احدى بلدات الطوق الشرقي والشمال الشرقي للمدينة. بالنظر للبنية الفراغية والتركيبة المناطقية، تتكون بلدة عناتا وبشكل أساسي من منطقتين أساسيتين، منطقة عناتا البلد، والواقعة في منطقة أراضي (ب) و (ج) حسب تصنيفات اتفاقية أوسلو، وهي المنطقة التي يتمركز فيها سكان البلدة الأصليين بشكل عام، ومنطقة ضاحية السلام والواقعة ضمن حدود أراضي بلدية القدس. تمتد مساحة أراضي قرية عناتا الإدارية الى ما مجمله ٢٤,٠٠٠ دنم[٢٦]، في حين تنحصر المنطقة العمرانية المشيدة ضمن مساحة ١,٢١٠ دنم[٢٧]. فيما يتعلق بالإحصاءات السكانية، لا يتوفر إحصاءات دقيقة لكل المنطقة حيث تنحصر التقديرات الحالية على منطقة عناتا البلد (هي تقديرات مستندة على إحصاءات ٢٠٠٧)، في حين لا تشمل هذه التقديرات التعداد السكاني في منطقة ضاحية السلام. بناء على تقديرات جهاز الإحصاء الفلسطيني ٢٠١٦، يسكن في عناتا البلد ما مجمله ١٤,٠٨٥ نسمة[٢٨]، في حين، وبالعودة

24- Harvey, D. 2003, «The Right to the City", International Journal of Urban and Regional Research, Vol. 27, issue 4, Blackwell publishing Ltd. Provider John Wiley & Sons, Ltd.

25- The Applied research institute, 2012, «Anata Town Profile", Jerusalem

٢٦- ذكرت بعض المصادر، مثل المقابلة مع رئيس المجلس البلدي/ طه الرفاعي- بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٨ ان مساحة أراضي البلدة الإدارية تبلغ ما مقداره ٣٢،٠٠٠ دنم

27- The Applied research institute, 2012, «Anata Town Profile", Jerusalem

٢٨- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب القدس الاحصائي السنوي، رام الله، ٢٠١٥

لتقديرات المجلس البلدي إعتمادا على القطاع السكاني المشمول في الخدمات، يبلغ التعداد السكاني في المناطقه ضمن حدود مناطق الضفة الغربية ما مجموعه ٢٥,٠٠٠ نسمة[٢٩]. يعيش هذا العدد من السكان في حيّز عمراني ملاصق لمنطقة ضاحية السلام، الواقعة كما سبق ذكره في حدود منطقة بلدية القدس والتي يقدر التعداد السكاني فيها ما يقدر ب ٢٠,٠٠٠ نسمة[٣٠].

لفهم السياق العام المشكل لبلدة عناتا والإطار الجيوسياسي للبلدة فإنه من المهم الإشارة الى وجود مخيم شعفاط الى الجهة الغربية للبلدة، والذي يقع في حدود بلدية القدس ويعد مخيم اللاجئين الفلسطيني الوحيد ضمن حدود منطقة بلدية القدس. أُنشأ المخيم سنة ١٩٦٥، حيث تم نقل سكان حي المغاربة إليه قبيل هدم الحي. كنتيجة للتغيرات الديموغرافية وإنعكاساتها العمرانية ضمن حيّز فراغي محدود، ولأسباب سيتم تناولها لاحقاً، تشكل عناتا بشقيها، عناتا البلد وضاحية السلام، مع مخيم شعفاط وحدة عمرانية متلاصقة ذات كثافة عالية. لذا فان اي دراسة لحالة عناتا لا بد أن تأخذ بالحسبان العلاقة الجغرافية والتأثيرات السكانية والإجتماعية لمخيم شعفاط. بالإضافة لما ذكر، يتكون الحيّز الفراغي العمراني لبلدة عناتا من عنصر آخر مؤثر في تاريخ التكوين الحيزي للبلدة ألا وهو الحرش أو ما يعرف بالواد، والذي تم زرعه في فترة الانتداب البريطاني كمنطقة خضراء محمية، والبالغ مجمل مساحته ٩٠ دنم.

يعود تاريخ نشوء بلدة عناتا الى الفترة الكنعانية[٣١]، في حين تعد منزل إرميا، والذي حضر خراب القدس سنة ٥٨٦ قبل الميلاد، وقد ذكرت في الفترة الرومانية باسم Anathoth[٣٢]. في فترة الإنتداب البريطاني خلال فترة النصف الأول من القرن العشرين، كان عدد سكان البلدة قرابة ٤٣٨ نسمة، وكانت تعتمد بشكل كامل على إنتاج المحاصيل الزراعية[٣٣]. يعد توفر مصدر مياه مجاور للبلدة، والمتمثل بمنطقة عين فارة احدى أسباب أهمية البلدة في الفترة البريطانية، حيث أنشئ في القرية ما يعرف آنذاك بالحوّز، وهو خزان المياه الموزع لباقي مناطق القدس والذي مثل وجهة إمتداد البلدة العمراني خارج حدود البلدة القديمة وبإتجاه الشرق. في فترة الإدارة/ الوصاية الأردنية، وكما ذكر سابقا، أنشئ مخيم شعفاط على أراضي شعفاط المتاخمة للبلدة سنة ١٩٦٥، كما ويميز هذه الفترة إقامة أول مدرستين ابتدائيتين، للذكور عام ١٩٦٦ وللإناث عام ١٩٦٧[٣٤]. بعد عام ١٩٦٧، وإحتلال اسرائيل لما تبقى من الأراضي الفلسطينية، بقيت عناتا معتمدة على البعد الزراعي كأساس للحياة الاقتصادية وذلك حتى نهايات الثمانينيّات من القرن الماضي. لقد أثر ذلك وبشكل أساسي على طبيعة البنية الإجتماعية، وإنعكس

٢٩- مهدي حمدان، مهندس المجلس اللبدي، مقابلة اجريت معه بتاريخ ١٨/ ٢٠١٦/٥

٣٠- مجموعات التركيز، اجريت الجلسة في أيلول ٢٠١٦

٣١- المجموعة الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، مشروع اعادة تأهيل القدس العربية: ضرورة التخطيط الفلسطيني للقدس العربية (حي عناتا-مشاريع دراسية)، مؤسسة باسيا، القدس، ٢٠٠٠

٣٢- مصطفى الدباغ، موسوعة بلادنا فلسطين، دار الهدى:كفر قرع ١٩٩١ (طبعة جديدة)

٣٣- نفس المرجع السابق

٣٤- نفس المرجع السابق

ذلك على التكوينات الحيزية الفراغية في تلك الفترة. يقدر عدد السكان سنة ١٩٦٧ ما مجموعه ١٠٠٠ نسمة، حيث بلغ التعداد السكان ٨٥٢ نسمة سنة ١٩٦١ [٣٥].

خلال جميع الفترات السابقة، وحتى عام ١٩٩٣، قبيل فرض سلطات الاحتلال الإسرائيلي الطوق على مدينة القدس والمناطق المحتلة سنة ١٩٤٨ من خلال إقامة الحواجز، كانت تمثل مدينة القدس المركز الخدماتي الرئيسي لسكان البلدة، في حين وفي الفترة الحالية، تعتبر عناتا (والمقصود هنا عناتا البلد/ المصنفة ضمن مناطق ب وج الإدارية) ضمن التصنيف الإداري الخدماتي للسلطة الوطنية واقعة في منطقة ضواحي القدس والتي يتمركز جزء من مراكزها الخدماتية في منطقة الرام والعيزرية وأبو ديس، أما من الناحية المراكزية، فهي تتبع لمدينة رام الله. لقد أثر مثل هذا التحول في العلاقة المراكزية من القدس الى بعض المناطق المحيطة والى مدينة رام الله، على الإدراك الجمعي لسكان بلدة عناتا، حيث أدى الى إحداث تشتت مراكزي أثر في إنتماء الفرد وإرتباطاته على المستوى المحيطي. عزز ذلك أمران أساسيان، بُعد المسافة عن مدينة رام الله، المركز الجديد، وصعوبة التنقل في ظل إجراءات الفصل الإسرائيلي مثل نقاط التفتيش. بالإضافة لذلك، فإن النصف الآخر من البلدة، منطقة ضاحية السلام، تقع ضمن حدود بلدية القدس. الأمر الذي يعني خضوع سكان هذه المنطقة، بالإضافة لحيزها الفراغي لمنظومة قوانين مختلفة، وإرتباطات مراكزية مختلفة أيضا حيث تعد مدينة القدس وجهتهم الأساسية. لفهم ذلك، فانه من المهم التطرق للتحولات الجيوسياسية التي مرت بها قرية عناتا وتأثيرها على التشكيلات الحالية عمرانيةً كانت أو إجتماعية.

٤. عناتا والسياق الجيوسياسي

بالعودة لفترة الإنتداب البريطاني، شكلت بلدة عناتا إحدى القرى الواقعة في منطقة ما يمكن وصفه بضواحي مدينة القدس، حيث إعتمدت حنيذا على مدينة القدس كمركز أساسي على المستويات الخدماتية والإدارية وحيث إستمر ذلك بعد تقسيم مدينة القدس سنة ١٩٤٨ ، حيث بقيت في إرتباط مع الشطر الشرقي للمدينة. تعود أول التأثيرات الجيوسياسية المؤثرة في تاريخ البلدة الحديث الى مخطط كندل لمدينة القدس، حيث عمدت الحكومة الاردنية بتكليف المخطط البريطاني هنري كندل Henry Kendall على إعداد مخطط الإطار التنظيمي للمدينة Outline Plan سنة ١٩٦٤، والذي أتمه سنة ١٩٦٦ وتمت المصادقة عليه. لقد قامت خطة كندل على أساس أن القدس وغزة تمثلان بوابة متربولية للوطن العربي، بالتالي إعتمد المخطط على تحديد مناطق قديمة ومناطق حديثة ومناطق تمدد متربولية، وحيث كانت عناتا إحداها. بناء على هذه الخطة تم إعتبار منطقة عناتا منطقة إمتداد عمراني مستقبلي للمدينة بحيث يمكن، في هذه المنطقة و مناطق اخرى جديدة تأمين ما مجمله ٣٠,٠٠٠

٣٥- نفس المصدر السابق

نسمة[٣٦] (الشكل ٢ يوضح مخطط كندل لعام ١٩٦٦). بعد إحتلال الشطر الشرقي لمدينة القدس، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتجميد العمل بمخطط كندل، بناءً عليه تم إقصاء مجموعة من قرى طوق القدس الشرقي من حدود المدينة، مثل قرية عناتا آنذاك، لقد أدى ذلك الى تحديد النسب الديموغرافية للمدينة بعد إقصاء هذه الأحياء. أحدثت حدود بلدية القدس ما بعد عام ١٩٦٧، حسب المخطط الإسرائيلي، انشطار بين جزئي بلدة عناتا، حيث تم تعريف المنطقة المعروفة بضاحية السلام (ذات التعداد السكاني القليل جداً آنذاك- لم يتجاوز بضعة بيوت) كجزء من حدود المدينة و تم بناءً عليه إقصاء الجزء الآخر، عناتا البلد. بناءاً على خطة كندل، فإن مدينة القدس بحاجة للبساتين والحقول الزراعية المتوفرة آنذاك في قرية عناتا، كما أن القرية بحاجة للتواصل الخدماتي مع المدينة (شكل ٣ يوضح البساتين والمزارع في قرية عناتا حسب خطة كندل ١٩٦٦)[٣٧].

في نفس السياق الجيوسياسي، يعد انشاء جدار الفصل سنة ٢٠٠٣ حول البلدة اهم نقاط التحول حيث أدّى الى إحداث تغيير بنيوي على مستوى الروابط والمحددات الجغرافية للبلدة، نتج عن ذلك أمران ذات حساسية عالية: إقصاء البلدة عن المحيط الحيزي الفراغي والخدماتي والاجتماعي لمدينة القدس، وخلق منطقة استثناء تتكون من الدمج بين ثلاثة تكوينات مختلفة في حيّز فراغي محدد ومعزول، مخيم شعفاط وغالبيته من اللاجئين و الوافدين من مدن أخرى، وضاحية السلام وغالبيته من الوافدين من حملة هوية القدس، وعناتا البلد وغالبيته من أهل البلدة الأصليين.

بالنظر الى تقسيمات إتفاقية أوسلو، تم تصنيف أراضي بلدة عناتا بين تصنيفات (ب) و(ج)، حيث تقع ٩١٨ دنم في منطقة ب، اي ما معدله ٣,٨٪ من مجموع مساحات اراضي البلدة. في حين يقع ما تبقى من مساحات البلدة ضمن تصنيف منطقة ج اي بواقع ٩٦,٢٪ من مجمل اراضي البلدة[٣٨].

لقد شهدت بلدة عناتا وبعد سنة ١٩٦٧، لمجموعة من الممارسات الاقصائية أثر ذلك على علاقتها التاريخية والخدماتية مع المركز الرئيسي، مدينة القدس، إما بقطع العلاقة مع بعض المجموعات السكانية من حملة بطاقة هوية الضفة الغربية، أو بتحديد سهولة الحركة لمجموعات أخرى من حملة بطاقة هوية القدس. أحدثت هذه التغييرات مجموعة من التحولات العمرانية والإجتماعية والديموغرافية والإقتصادية، أدى ذلك للتحول من مجتمع الريف الى ظهور طفرة إستثنائية تتسم بالكثافات السكانية العالية والممارسات الإجتماعية السلبية. بهدف تحقيق السيطرة الحيزية، عمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على تنفيذ مجموعة من الممارسات، يمكن تقسيمها لممارسات حيزية مباشرة مثل إقامة المستعمرات (حيث يقام على أراضي قرية عناتا قرابة أربعة تكتلات استعمارية تم

٣٦- المجموعة الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، مشروع اعادة تأهيل القدس العربية: ضرورة التخطيط الفلسطيني للقدس العربية (حي عناتا-مشاريع دراسية)، مؤسسة باسيا، القدس، ٢٠٠٠

٣٧- نفس المرجع السابق

38- The Applied research institute, 2012, «Anata Town Profile", Jerusalem

من خلالها مصادرة قرابة ٢,٦٤٨ دنم من أراضي البلدة[٣٩])، ومصادرة الأراضي، وإنشاء طريق وخط الخدمات الإستيطاني الشرقي، وإنشاء جدار الفصل (والذي صادر ما قرابته ١٢,١٤٠ دنم) ونقاط التفتيش، وإقامة القاعدة العسكرية على أراضي البلدة (في الموقع الذي حدد بناءً على مخطط كندل بمنطقة صناعية لمدينة القدس(انظر الشكل ٤)). يضاف لهذه الممارسات، ممارسات استعمارية غير مباشرة أثرت سلبا على البنية العمرانية والإجتماعية للبلدة مثل سياسات التخطيط وقوانين الإقامة في مدينة القدس والتي أدت لموجات من الهجرة الديموغرافية أحدثت تغيرات في البنى الإجتماعية، صاحب ذلك تغييب ممنهج لدور الرقابة الأمنية وتفتيت لدور الرقابة الإجتماعية وتبني سياسات تهميشية. لقد أدت هذه السياسات، الى إحداث تحولات على المستوى الديموغرافي الاجتماعي، وعلى مستوى الهوية المكانية للبلدة والتحول من الريف الى منطقة الطفرة العشوائية، أدى ذلك الى صناعة منطقة إقصاء تتسم بالعشوائية والفوضى. تتناول الأقسام التالية هذه التحولات وتأثيراتها المختلفة.

٥. تحولات ديموغرافية اجتماعية

كما أُشير اليه سابقاً، وبالعودة الى الإحصاءات السكانية في بلدة عناتا حتى بداية سبعينيات القرن الماضي، لم يتجاوز عدد السكان آنذاك ١٠٠٠ نسمة، يعمل غالبيتهم في قطاع الزراعة، بالاضافة لصناعة الحجر[٤٠]. بالنظر الى الإحصاءات السكانية في فترة الثمانينيّات والتسعينيات من القرن الماضي وحتى العقد الاول من الألفية الثانية، يتضح ان معدلات النمو السكاني كانت طبيعية حيث بلغت تباعاً، ٩٥٤ سنة ١٩٨٢ – ٧,١٣٠ نسمة سنة ١٩٩٧ و ٩,٣٣٧ نسمة سنة ٢٠٠٥ [٤١].لا تشمل هذه التقديرات منطقة ضاحية السلام والتي وحتى ٢٠٠٥، لم تشهد نمو عمراني كثيف حيث إقتصرت النشاطات السكانية على مجموعات بسيطة من أهل البلد الأصليين وبعض حملة هوية القدس[٤٢]، كما أن هذه الإحصاءات لا تشمل سكان مخيم شعفاط أيضا. بالعودة الى طبيعة التركيبة الإجتماعية، فقد كانت هذه التركيبة متجانسة، حيث غالبيتها من السكان الأصليين الذي سمحت لهم طبيعة التكوين الفراغي الحفاظ على الطابع الريفي[٤٣].

أدت سلسلة القوانين المتعلقة بالإقامة في منطقة القدس ما بعد سنة ٢٠٠٠، بالإضافة الى نماذج التخطيط المتبنى من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي في المدينة، الى نقطة تحول على المستوى الديموغرافي والإجتماعي في بلدة عناتا بشكل خاص، كما وزاد من ذلك طبيعة الحيز الفراغي المحصور بجدار الفصل والمحاصر لكل من تكوينات بلدة عناتا ومخيم شعفاط. إن قوانين التخطيط الإسرائيلية،

٣٩- نفس المرجع السابق

٤٠- صالح الشيخ يوسف، رئيس مجلس سابق، مقابلة اجريت معه بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٨

41- Palestine remember website- retrieved on 22.10.2016

٤٢- مهدي حمدان، مهندس المجلس البلدي، مقابلة اجريت معه بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٨

٤٣- أشير لذلك من خلال مجموعة مقابلات مع طه الرفاعي/ رئيس المجلس البلدي في عناتا وصالح الشيخ رئيس مجلس عناتا سابقاً

والمنبثقة من مخطط القدس ٢٠٢٠، تعتمد على فكرة التوازن الديموغرافي بين الوجود العربي واليهودي في المدينة. لقد أفاد فريق التخطيط المعد لمخطط القدس ٢٠٢٠ على أهمية السيطرة الديموغرافية في مناطق التوسع العربية والتي تمتلك «الحكومة الاسرائيلية» أدواتها، بناء عليه، إعتمد المخطط على تحديد مناطق توسع عربية بواقع ٢,٦٠٠ دنم في حين بلغت مساحة مناطق التمدد للسكان والاحياء اليهودية ٩,٥٠٠ دنم، علماً أن النسب السكانية المتبنى هي ٣٠٪-٧٠٪. [٤٤] لقد إعتمد هذا النموذج على أُسلوب التكثيف للأحياء العربية، في حين إعتمد نفس النموذج على أُسلوب الإمتداد الأُفقي لمناطق جديدة للأحياء اليهودية. بالإعتماد على ما ذكر والذي يحدد مناطق التوسع العمراني للأحياء العربية، والتي تأثر سلبا على إصدار رخص البناء، يمكن فهم إحدى المؤثرات التي تستغلها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في إقصاء السكان العرب. يضاف لذلك مجموعة من السياسات الإقصائية الأخرى مثل الصعوبات التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في إستصدار تراخيص البناء، وسياسة التضييق الإقتصادي بالاضافة الى الفارق الهائل للمستويات المعيشية في بعض المناطق المتاحة مثل بيت حنينا ومنطقة التلة الفرنسية، دفعت كل هذه العناصر الى التسبب في موجات من الهجرة السكانية الى المناطق المعزولة شرقي الجدار والتي لازالت تعد جزءاً من حدود بلدية القدس والتي تعد بلدة عناتا (ضاحية السلام) ومخيم شعفاط إحدى هذه المكونات. لقد أدى ذلك الى تعزيز النشاط التجاري في المنطقة وكما ودفعت فوارق مستويات المعيشة على جذب فئات من ذوي الدخل المتوسط والمحدود من حملة هوية القدس للبحث عن سكن في منطقة عناتا. أدت هذه الموجات الى تحولات هائلة في التقديرات الديموغرافية، زاد من حدتها هجرة مجموعات من المناطق الفلسطينية الأُخرى وذلك بسبب توفر مساحة جيدة للإستثمار نتيجة للزيادة العالية في التعداد السكاني[٤٥]، الذي لا توجد إحصاءات دقيقة لها في منطقة ضاحية السلام، اللّا أنه وبحسب رئيس مجلس بلدي عناتا يمكن تقدير عدد السكان بين مناطق عناتا البلد، وعناتا ضاحية السلام ومخيم شعفاط ما بين ٧٠,٠٠٠-٨٠,٠٠٠ نسمة[٤٦].

كنتيجة لإنحصار فرص التمدد العمراني، بسبب الممارسات الإسرائيلية العنيفة على الحيّز العام لبلدة عناتا، والمتمثلة بفرض أدوات السيطرة الحيزية المذكورة في القسم السابق، والتي أدت الى انحصار، وفي بعض الأحيان إنعدام فرص التمدد العمراني، وفي سياق الزيادة المطردة للتعداد السكاني، أدى ذلك لظهور مستويات هائلة من الكثافة السكانية التي تقدر بحوالي ٣٥٠ شخص/هكتار والتي تعد كثافات عمرانية عالية جداً. لقد دفع ذلك الى ظاهرة التمدد على حساب الأراضي الزراعية والمساحات

44- Khamaisi, R. 2007. "In the Shadow of the Separation Wall: Impeding the Right to the City and Shaping the Palestinian Spatial Environment in Jerusalem/ AlQuds", in Hasson, Sh. (ed.), Jerusalem in the Future: the Challenge of Transition, Jerusalem: The Floersheimer Institute for Policy Studies Ltd.

٤٥- محمد الحلو حمدان، مقاول ومستثمر، اجريت المقابلة بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٨

٤٦- طه رفاعي، رئيس مجلس بلدي عناتا، اجريت المقابلة بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٨

المتوفرة، الأمر الذي ادى مع عوامل أخرى مثل توفر فرص إستثمار عالية[٤٧]، والتحول للإعتماد على العمالة في مناطق الداخل المحتل[٤٨]، أدى ذلك لتحول البنية الإجتماعية للبلدة من مجتمع ريفي لمجتمع إستهلاكي. عزز ذلك الإختلاف الهائل بين مكونات وشرائح وأُصول المجتمع الجديد المكون لفضاء بلدة عناتا، خاصة مع غياب الإنتماء الفردي المكاني بين شرائح السكان الجدد، وانتشار الجريمة والمخدرات والسلاح وغياب الأمن، الأمر الذي أثر على جودة المحيط العام وعلاقة الأفراد مع بعضهم البعض ومع المكون الحيزي الذي تعيش فيه هذه الجموعات. لقد أشارت مجموعة الدراسة المركزة التي اجراها البحث، والتي تم فيها إستضافة مجموعة من السكان الجدد في البلدة، الى عدم رغبة هذه الجموع للعيش في مناطق ضاحية السلام/عناتا ومخيم شعفاط وذلك لغياب الأمن في هذه المناطق، حيث ان السبب الوحيد لتواجدهم في هذه المناطق يعود لقضايا متعلقة بمتطلبات هوية القدس، والواقع الاقتصادي التنافسي للمنطقة[٤٩]. نتج عن كل ذلك تكوين حيزي عشوائي عازل ومعزول كما سيتم مناقشته في الابواب القادمة.

٦. عناتا طفرة عمرانية: بين مناخ الإستثمار وغياب السلطة التنفيذية

لعبت التحولات على المستوى الإجتماعي والديموغرافي، دور في إحداث تحولات عمرانية ونشاط على المستوى الإستثماري في ظل غياب/ تغييب السلطة التنفيذية على أرض الواقع. تركز النشاط الإستثماري في البلدة وبشكل أساسي على القطاع العقاري، بحيث نشط هذا القطاع في مناطق الطلب الأساسية: ضاحية السلام وبشكل ممتد خارج حدودها بإتجاه مخيم شعفاط. يعكس تركز النشاط العقاري في منطقة ضاحية السلام المصنفة ضمن حدود بلدية القدس الى أن النسبة الأكبر من القادمين الى بلدة عناتا هم من حملة هوية القدس. لقد خلق هذا المناخ منطقة جاذبة للمستثمرين، يعود ذلك، وحسب ما أوضح بعض المستثمرين في المقابلات الشخصية التي أجراها البحث، الى الطلب العالي، وإرتفاع الأسعار مقارنة مع باقي المنطقة المصنفة ضمن أراضي ب وج، وانحصار المنافسة مقارنة بباقي المناطق الفلسطينية مثل مدينة رام الله[٥٠]. كما وتأثر ذلك وبشكل كبير بغياب دور القانون على أرض الواقع، اما بسبب كون المنطقة الواقعة ضمن حدود مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية محددة بشكل أساسي بحدود منطقة ج، الامر الذي يعني تبعية هذه المناطق بشكل كامل للسلطات الإسرائيلية التي غيبت دور القانون، وحدت من دور مؤسسات السلطة الفلسطينية، أو بسب تغييب ممنهج لدور القانون في المناطق المصنفة ضمن حدود بلدية القدس. لقد سهل هذا التغييب للقانون عمليات البناء العشوائية

٤٧- خالد الرفاعي، مقاول ومستثمر، مقابلة اجريت معه بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٨

٤٨- طه رفاعي، رئيس مجلس بلدي عناتا، اجريت المقابلة بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٨

٤٩- مجموعة التركيز، السكان الوافدين للبلدة، اجريت المقابلة في أيلول ٢٠١٦

٥٠- مجموعة من المقابلات اجريت مع مستثمرين ومقاولين، خالد الرفاعي و محمد حمدان، اجريت المقابلتان بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٨

التي إعتمدت على منهج الإمتداد على أوسع مساحة ممكنة من البلدة، وإستغلال أكثر ما يمكن من مساحات الأراضي التي يتم الإنشاء عليها دون الإكتراث لمفاهيم عمرانية هامة في صياغة التكوين الحيزي العمراني مثل النسب الطابقية والإرتدادات الجانبية والإرتفاعات العالية، بالإضافة الى عدم الإضطرار لإستصدار رخص بناء، والتي في حالة المناطق المصنفة ضمن حدود بلدية القدس، تحتاج لوقت زمني طويل وتشكل عبئ مالي عالي. لقد أدّى توفر مثل هذا المناخ الى نشاط عمراني عالي ضمن إطار غياب قانوني يضمن الحق العام، ويحفظ جودة البنية العمرانية في إطارها العام. نتج عنه تشكل أنماط عمرانية عشوائية، وتحولات حيزية فراغية سريعة ودراماتيكية، إنعكس ذلك على مفاهيم سوسيو-حضرية هامة مثل مفهوم الإنتماء للحيّز العام The Common الذي يعد أساسي لتنظيم العلاقات المجتمعية في حالة المجتمعات المتعددة[٥١]، وغياب الإنتماء المكاني والتفاعل مع المحيط على أساس نفعي فردي، وغياب المفردات العمرانية الحيزية الهامة والتي تلعب دور أساسي في الأمن المكاني، مثل التركيبة الحيزية الفراغية والإرتباطات البصرية والحركية Control & Controlability، وشعور الإنتماء للعام من حيث توفر الحيّز العام، والتنظيم الشكلي Tidness والصورة المعمارية المنظمة وغيرها من المؤثرات الحيزية.

٧. عناتا التجمع الطفرة: أنماط معمارية وعمرانية وحيزية جديدة

كما أشير اليه سابقا، لقد شهد الحيّز الفراغي لبلدة عناتا تغيرات دراماتيكية في السنوات الأخيرة، كنتيجة لممارسات إقصائية ممنهجا، أدت الى التسبب في تحولات ديموغرافية واجتماعية، نتج عنها تشكل حيّز إقصائي معزول بإمتياز. بالتركيز على الجانبين العمراني والمعماري، ظهرت (ضمن هذا التكوين الجغرافي) مجموعة من الأنماط العمرانية الحيزية، والدلالات المعمارية، التي لعبت دور أساسي في التحولات المختلفة المذكورة سابقاً. كان أهمها دور هذه المسببات في التحول من مجتمع الريف، ذات الهوية العمرانية والإجتماعية الواضحة، الى مجتمع الحيّز العشوائي الإستثنائي.

لقد تشكلت بلدة عناتا تاريخيا في سياق هوية ريفية، إنعكست معالمها على كل من البنية الإقتصادية والإجتماعية والحيوية العمرانية. يظهر الشكل ٣ المساحات المخصصة للبساتين والأراضي الزراعية حسب خطة كندل للمنطقة. على المستوى العمراني، تشكلت بلدة عناتا على التلة المعروفة بمركز البلد القديم، حيث تكون النمط العمراني بشكل مركزي في محيط المسجد، والعليّة، والساحة العامة. لقد احتوى مركز البلد على بعض المعالم المعمارية والأثرية الهامة مثل الدير الروسي الى الغرب من المسجد

51- Harvey, D. 2003, «The Right to the City", International Journal of Urban and Regional Research, Vol. 27, issue 4, Blackwell publishing Ltd. Provider John Wiley & Sons, Ltd.

ووجود طبقة ارضية من القبور الرومانية[٥٢]. تشكلت المباني في الأساس كنتيجة لنمط البناء المحلي Vernacular Architecture، حيث تكونت البيوت من إضافات عفوية لكتل تكعيبية إتبعت نمط الحاجة اليومية من الأساسيات الحيزية، وبحيث شكلت كل مجموعة من البيوت حيّز فراغي داخلي عرف بالحوش. في بدايات القرن العشرين، وكنتيجة للازدياد السكاني، وبعض التحولات الإقتصادية الناتجة عن العمل في صناعة الحجر، بدأت بعض الأنماط المعمارية والمتسمة بالدمج بين بعض المؤثرات الحداثية والأصول التقليدية بالظهور خارج حدود البلدة القديمة، حيث أخذ هذا الإمتداد وبشكل رئيسي نمط الإمتداد العضوي الطبيعي، والذي تشكل كنتيجة تجاوب الإنشاء مع المحددات الطبوغرافية، والبيئية، والمحددات الإجتماعية والإمكانات المتوفرة. لقد توجه هذا التمدد وبشكل أساسي بإتجاه الشرق كنتيجة لوجود الحاووز، محطة تحويل المياه البريطانية، الى الشرق من البلدة. تظهر الأشكال ٤ و٥ النمط العمراني والطبيعة الحيزية في البلدة في فترة النصف الأول من القرن العشرين.

إستمر النمو العمراني والتطور المعماري بنفس الطابع حتى تسعينيات القرن الماضي، مع بعض التحولات النمطية المعمارية، كنتيجة لظهور تأثير الآلة، مثل صناعة الحجر، أو تبني تقنيات بناء جديدة، أو تحولات اجتماعية إقتصادية. إلّا أن النمط العام بقي محافظاً على الطبيعة العمرانية للحيز الريفي من حيث الحفاظ على المساحات الخاصة للزراعة، وتوفر البساتين حول المنازل، وتبني نمط المنازل المفردة، والحفاظ على فكرة الحوش بين مجموعات المنازل، بالاضافة الى الحفاظ على المركز الرئيسي والامتداد العضوي للبلدة (تظهر الصور ٦، ٧ الأنماط العمرانية والحيز العام لبلدة عناتا خلال فترة السبعينيات والثمانينيات). فيما يتعلق بالجانب المراكزي، وحتى نهاية التسعينيات من القرن الماضي، تشكلت البلدة حول مركزين أساسيين: البلدة القديمة، والمركز الجديد حول مسجد ضاحية السلام حيث أنشئ بعض سكان البلدة منازلهم في هذه المنطقة.

لقد تعرضت البلدة وبشكل خاص بعد عام ٢٠٠٣ وإنشاء الجدار الفاصل[٥٣] الى تحولات دراماتيكية في البنية الحيزية العمرانية والمعمارية، وكنتيجة لسياسات الإبادة العمرانية، والتي يمكن ادراجها على النحو التالي:

- **التحولات في نمط النمو العمراني:** اتخذ نمط النمو العمراني النمط العشوائي كبديل للنمط العضوي، حيث تم الإمتداد العمراني بشكل شمولي، بداية في منطقة ضاحية السلام ومن ثم في منطقة عناتا البلد، في فترة موازية للإمتداد العمراني الشمولي لمخيم شعفاط خارج حدوده المعرّفة، بحيث نتج عن ذلك نشوء مكوِّن حيزي موحد الخواص Isotropic، متلاصق، كنتيجة لغياب فرص التمدد الأفقي، بسبب محددات التوسع بإستخدام أدوات الحصار الحيزي، مثل جدار الفصل الى الغرب والجنوب والشمال الغربي، والقاعدة العسكرية الى الشرق، والطريق

٥٢- مصطفى الدباغ، موسوعة بلادنا فلسطين، دار الهدى: كفر قرع ١٩٩١ (طبعة جديدة)

٥٣- أشير الى ذلك في مجموعة كبيرة من المقابلات مع سكان البلدة والذي اجريت في أيلول ٢٠١٦

الإستيطاني وخط الكهرباء (الضغط العالي) الإستيطاني للشمال. دفعت هذه المحدد النمو العمراني لتبني منهج التكثيف العمراني المستند على البناء في الحيّز المتاح بغض النظر عن سمات وطبيعة ذلك الحيّز.

- **التحولات في الكثافات السكانية:** حيث تشكلت نسب كثافتها عالية جداً تقدر ب ٣٥٠ شخص/ هكتار. الأمر الذي أثر على جودة البنية العمرانية وسبب ضغط على الحيّز العام والخدمات المتوفرة.

- **التحولات في التركيبة المراكزية للبلدة:** كما أشير سابقاً، تكونت البلدة حول مركزين أساسيين، إلّا أن التحولات العمرانية الحيزية، والتوجه العشوائي الذي ساد نمط النمو العمراني، أدى الى تشتت مراكزي نتج عنه ظهور مناطق خدماتية إستهلاكية مبعثرة، إتبعت فرص إستغلال ظهور تجمعات سكانية كبيرة، مما نتج عنه غياب دور مراكزي إجتماعي ناظم.

- **إنقراض فرص التنمية الزراعية:** حيث أدى التوسع العمراني الى تآكل جميع المساحات المتاحة للإستصلاح الزراعي. كما أدى الى تحوّل مناطق زراعية مثل أرض الزيتون، وكرم التين وغيرها الى مناطق سكنية ولم يعد هناك مساحات ممكنة للزراعة[٥٤]. لقد زاد من انحصار فرص التنمية الزراعية غياب الدعم الممكن والممارسات الإسرائيلية الممنهجة لإقصاء ذلك القطاع، مثل هدم المنشآت الزراعية المتبقية[٥٥]، مما دفع المزارعين للإتجاه لمناطق اخرى ضمن حدود المناطق المصنفة تحت سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية.

- **التحولات في الحيّز العام:** حيث وكنتيجة للتمدد العشوائي، أقصي مفهوم الحوش من الحيّز العام، وغاب مفهوم الفراغ العام المشترك. كما وأن التشتت المراكزي غيب دور الساحة الرئيسية للبلدة. في نفس السياق، تم التعدي على كمية واسعة من أراضي البلدة المصنفة كأراضي أوقاف وتحويلها من قبل مستثمرين الى مناطق سكنية، أدّى ذلك الى تحييد فرص إنشاء مراكز خدماتية مجتمعية عامة وإقصاء فرص تشكيل حيّز عام في سياق سكاني كثيف ومتنوع.

- **التحولات في النمط المعماري:** حيث ظهر النمط المعماري المرتفع، وفي بعض الأحيان ظهرت مباني بإرتفاعات ١٢-١٤ طابق، مع غياب المعايير والنسب المتبعة للحفاظ على حلول بيئية مناسبة ومنع تشكل أنماط حيزية تشجع السلوك الاجتماعي السلبي مثل الجريمة. إتسم هذا النمط انه نتاج آليات وأساليب بناء تجارية، تعكس نمط وحيد مكرر (أنظر الشكل ٨).

- **إختفاء المناطق الخضراء:** بالعودة للبنية العمرانية الأصلية للبلدة، توفر في البلدة مناطق البساتين

٥٤- الحجة صفية، معمرة من أهل البلد، اجريت المقابلة بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٨

٥٥- حسين زيادة، مزارع من أهل البلدة، اجريت المقابلة بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٨

التي شكلت منطقة تنزه للسكان والتي تحولت بفعل التغيرات المشار إليها لمنطقة تكدس عمرانية، بالإضافة الى الحرش او ما يعرف بالواد، والذي تم إقتراح تحويله الى منتزه ومنطقة حماية للبلدة في تسعينيات القرن الماضي[٥٦]، حيث قامت «سلطات الاحتلال الإسرائيلي « بمصادرة ٩٠٪ من مساحته المقدرة ب٩٠ دنم، بفعل إقامة جدار الفصل.

- **التمدد المستقبلي:** إنعدام فرص التمدد المستقبلي نتيجة إنحصار المساحات المتاحة للتمدد بسبب الممارسات الإسرائيلية، وبسبب التحولات العمرانية العشوائية التي لم تبقي مساحات ممكنة للتمدد المستقبلي.

- **اختلاط في إستخدامات الاراضي:** حيث وكنتيجة لشح الأراضي المتوفرة للتمدد السكني، تم التمدد بإتجاه المنطقة الصناعية، زاد من ذلك كون هذه المنطقة تشكل مدخل رئيسي للبلدة، نتج عن ذلك مزيج نمطي معماري مشكل من الدمج بين المباني الصناعية والمباني السكنية ونشووء منطقة سكنية متدنية الجودة، وملوثة بيئياً.

لقد أدت هذه التحولات الى ظهور تكوين عمراني عشوائي، يتسم بالكثافات السكانية العالية، وغياب الحيّز العام، وتدني في جودة البنية المعمارية والخدماتية، وغياب مراكزي، وتحول في الهوية المكانية، وظهور أنماط معمارية هجينة، أدت كل تلك التحولات الى ظهور أنماط سلوكية شاذة، تتسم بإنتشار مجتمع الجريمة. بالإضافة لذلك، عززت هذه المظاهر نمط الانفصال عن المحيط العام للبلدة وتشكيل مكون حيزي معزول عن محيطه، وعازل لسكانه ولمدينة القدس عن الإمتداد العمراني بإتجاه باقي المناطق الفلسطينية.

٨. تكوين عمراني إستثنائي: إقصاء مديني وتحولات فردية

جاءت مجموعة التحولات العمرانية والمعمارية في بلدة عناتا، كنتيجة للممارسات الإسرائيلية الإقصائية في البلدة والتي تمثلت بممارسات مباشرة متمثلة بالممارسات العسكرية على ارض الواقع، وسياسات المصادرة وبناء الجدار وإنشاء المستوطنات وقطع التواصل الفيزيائي مع مدينة القدس، بالإضافة للممارسات الغير مباشرة المتمثّلة بالسياسات الإقصائية في مدينة القدس والمؤثرة بشكل مباشر على تكون الحيّز العمراني لبلدة عناتا، ومنهجية تغييب القانون والتهميش في البلدة. إن مثل هذه السياسات تمثل حالة من حالات الإبادة العمرانية الغير مباشرة حيث تهدف الى تدمير الحيّز العام المشكل الحيزي الأساسي لمفهوم المجتمع المتنوع. لقد أدت هذه التحولات الى تشكيل منطقة عمرانية تتسم

٥٦- القاضي محمد سلامة، قاضي حالي ورئيس مجلس محلي سابق، اجريت المقابلة بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٨

بإنتشار الجريمة والسلوك الاجتماعي السلبي. بناء على مفهوم الحيّز الآمن Defensible Space، تتشكل البيئة العمرانية المكونة من مباني وموقع حيزي جغرافي، بطريقة تسمح للسكان ليشكلوا بأنفسهم أدوات مراقبة لحفظ الأمن الجماعي في محيطهم[٥٧]. لقد أدّى غياب الحيّز العام، والخدمات المجتمعية، والتحول الدراماتيكي في الهوية المكانية، والكثافات العالية مع ظهور أنماط فراغية خارجة عن الرقابة العامة، وتدني جودة البنية العمرانية الى ظهور أنماط سلوكية سلبية. ساد في هذه المنطقة أساليب حياة وقوانين خاصة عزز من إنفصال المنطقة عن محيطها، وشكل حالة ذهنية من الإستثناء عند الأفراد State of Exception.

بالعودة الى الإطار العام لهذه التحولات، أدت هذه التحولات، بالإضافة لإسهامها في إقصاء مجموعات كبيرة من السكان خارج حدود مدينة القدس الفيزيائية، الى تشكل منطقة مجاورة للمدينة، مقصى عن الحيّز العام للمدينة بفعل عناصر الفصل مثل الجدار ونقاط التفتيش، بالإضافة لإنغماس أفراد هذه التجمعات في منظومة الإستثناء المتشكلة ضمن العوامل المذكورة سابقا، بحيث تم فصلهم ذهنيا، وسيكولوجياً، وحيزياً عن حيّز المدينة. نتج عن ذلك ثلاثة دلالات هامة مؤثرة في سياق فهم تكوين مدينة القدس وعلاقاتها الفردية والجمعية والمحيطيّة: تشكل مجموعات من حملة هوية القدس ممن فقدوا علاقة الحق المديني Right to the City كنتيجة لغياب إرتباطهم الحيزي مع المدينة وبالتالي غياب تأثير هذه الجماعات على تشكل الحيّز العام للمدينة وبالتالي إرتباط هذه المجموعات مع المدينة، وظهور منطقة إقصاء تشكل مع باقي التجمعات الفلسطينية المحايدة مثل حالة كفرعقب وغيرها منطقة عازلة شرقية وشمال شرقية تشكل منطقة إقصاء سكاني وبديل لحملة هوية القدس، وتشكُّل منطقة حزام عازلة مكونة من مجموع هذه التجمعات، حيث تعمل على العلاقات المحيطية للمدينة في اتجاهين: قطع العلاقة المتروبولية للمدينة بإتجاه الشمال الشرقي وبالتالي تعزيز الإرتباط بين مركز المدينة والمحيط الغربي بإتجاه مدينة تل ابيب، من الوجهة الاخرى ادى تكون هذه التجمعات الى تشكيل حزام عازل بين المدينة وباقي المناطق الفلسطينية، حيث تشكل هذه المناطق بحد ذاتها حالة إستثناء عازلة ومعزولة.

كنتيجة لكل ما سبق، جاءت التحولات العمرانية والمعمارية في حيّز بلدة عناتا كنتيجة لسياسات الإبادة العمرانية Urbicide، التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدف إقصاء المناطق العربية وخلق واقع ثابت ضمن المنظومة الجيوسياسية. لقد أحدثت هذه التحولات حالة إستثناء اتسمت بانتشار الفوضى والسلوك الاجتماعي السلبي. مثلت حالة بلدة عناتا مثال مشابه لباقي التجمعات الفلسطينية المحيطة لمدينة القدس في إطارها الشرقي والشمال الشرقي. من الضروري الإشارة الى ضرورة توفر رؤى فلسطينية ريادية للتعامل مع هذه التحولات وإيجاد آليات على المستوى المحلي Grassroots، بهدف تقديم حلول مناسبة تعمل على تحسين واقع الحال والوقوف امام هذه السياسات. بحيث تبدأ هذه

57- Newman, O. 1972, "Defensible space; Crime Prevention through Urban Design», New York: Macmillan

الحلول مع إيجاد فرص لتشكل انماط سلوك اجتماعي، واقتصادي، مع إيجاد آليات لتعزيز الإنتماءات الفردية، يوازي ذلك المباشرة بتنفيذ مشاريع حيزية عمرانية معمارية محددة تستهدف حل مشاكل حيزية-اجتماعية محددة، وتوفير حيّز فاعل في صياغة وحدة اجتماعية متجانسة. تنطلق هذه الحلول من تحليل معمق وفهم متكامل للواقع السياسي ووضح تصورات مناسبة للحل المستقبلي.

قائمة المراجع باللغة العربية

١. السقا، أباهر، ٢٠١٥،، «التشكيلات الحضرية الجديدة في المجتمع الفلسطيني كفرعقب- كنموذج»، مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت: بيرزيت.

٢. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «كتاب القدس الاحصائي السنوي»، رام الله، ٢٠١٥.

٣. المجموعة الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، «مشروع اعادة تأهيل القدس العربية: ضرورة التخطيط الفلسطيني. للقدس العربية (حي عناتا-مشاريع دراسية)»، مؤسسة باسيا، القدس، ٢٠٠٠.

٤. مصطفى الدباغ، «موسوعة بلادنا فلسطين»، دار الهدى: كفر قرع ١٩٩١ (طبعة جديدة).

قائمة المراجع باللغة الانجليزية

1. Abujidi, N. 2014, «Urbicide in Palestine: Spaces of oppression and resilience», Routledge, New York: Taylor & Francis Group.

2. Bremner, L. 2005, "Boarder/skin", in Sorkin, M. (Ed.), Against the Wall: Israelis Barrier to Peace, New York: The New Press Chiodelli, F. 2012, «The Jerusalem Master Plan: Planning into the Conflict», Institute for Palestinian Studies,› issue 51, 2012. From (http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/jq-articles/51__The_Jerusalem_Master_plan_1.pdf)- retrieved on 21.10.2016 .

3. Coward, M. 2001, «Urbicide and the Question of Community in Bosnia-Herzegovina», thesis.

4. Dovey, K. 2008, «Framing Places: Mediating Power in Built Form», 2nd ed, London: Routledge.

5. Hasson, Sh. 2007. «Jerusalem: the Challenge of transition», in Hasson, Sh. (Ed.), Jerusalem in the Future: the Challenge of Transition, Jerusalem: The Floersheimer Institute for Policy Studies Ltd.

6. Graham, S. 2004. «Constructing Urbicide by Bulldoze in Occupied Territories», in Graham, S. (ed.) Cities War and Terrorism: Towards an Urban Geopolitics, Oxford: Blackwell.

7. Harvey, D. 2003, «The Right to the City», International Journal of Urban and Regeonal Research, Vol. 27, issue 4, Blackwell publishing Ltd. Provider John Wiley & Sons, Ltd.

8. Khamaisi, R. 2007. «In the Shadow of the Separation Wall: Impeding the Right to the City and Shaping the Palestinian Spatial Environment in Jerusalem/ AlQuds», in Hasson, Sh. 9eds), Jerusalem in the Future: the Challenge of Transition, Jerusalem: The Floersheimer Institute for Policy Studies Ltd.

9. Najoh, A. 2009, «Urban planning of power and social control in colonial Africa», Journal of Planning Perspective, Volume 24, 2009- issue. Taylor & Francis Online-retrieved on 22/October 2016

10. Newman, O. 1972, «Defensible space; Crime Prevention through Urban Design», New York: Macmillan

11. Razack, S. 2010, «A Whole in the Wall; A Rose in the Checkpoint:The Spatiality of Colonial Encounters in Occupied Palestine», Journal of Critical Race Inquiry, volume I, No. 1, 2010

12. Segal, R. & Weizman, E. 2003, «A Civilian Occupation: the Politics of Israeli Architecture», Babel & Versco

13. The Applied research institute, 2012, Anata Town Profile, Jerusalem

14. Weizman, E. 2012 «Hollow Land: Israeli Architecture of Occupation», New York: Verso• http://www.ochaopt.org/ OCHA, 2005- retrieved on 25.10.2016

15. Palestine remember website- retrieved on 22.10.2016

دراسة ديمة: بيرزيت ما بين الريف والحضرنة

ديمة يـــاسر

تقديم

تأتي هذه الدراسة كقراءة في المشهد الريفي /الحضري في ظل التأثيرات النيوليبرالية الحيزية في فلسطين، والمتمثلة في عملية «الحضرنة» (Urbanization). لقد بات المشهد الفلسطيني رهن التوقعات وفرص الاستثمار العمراني، مشهداً يتسم بتراكم رأس المال في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والحيزية المتسارعة، تحت شعار «بناء الدولة» تارةً، والمقاومة العمرانية تارةً أخرى. في هذا السياق، تبنت السلطة الوطنية الفلسطينية نموذج الحوكمة النيوليبرالية، وهو النموذج المتبنى في المنطقة عامةً وليس فقط في فلسطين، والذي يقدم للشعب من منظورها أرضاً خصبة للتطور والازدهار، في ظل غياب استراتيجي للمقاومة ضد الاحتلال، بعد الفشل الملموس للكفاح المسلح[١]. ومن هنا ومنذ قدوم السلطة الفلسطينية، شهدت المناطق «المحررة» طفرة عمرانية كبيرة، لتستقبل الوافدين والعائدين إليها حيث شكلت هذه المرحلة الطفرة الأولى في ظل بناء مؤسسات ومقوِّمات الدولة. لم تستمر هذه المرحلة طويلا، فقد شهد الوضع تدهورا كبيرا مع بداية الانتفاضة الثانية، أما الطفرة العمرانية الثانية، فقد كانت مصاحبة لتولي سلام فياض الحكومة الفلسطينية في العام ٢٠٠٧، والتي أخذت منعطفا حاداً ومكثفاً للأنشطة العمرانية والاقتصادية والسياسية، تحت مسمى النيوليبرالية كمنهج للتحرر وإعادة تكوين الحركة الوطنية[٢]، والتي من ناحية أخرى تعكس الصورة المرسومة من قبل السلطة لشكل الدولة المستقبلية، وهو الأمر ا لذي لاقى صدىً كبيراً لدى العديد من المستثمرين المقيمين والعائدين إلى هذه الأرض، التي باتت تدر لبنا وعسلا على فئةً معينة.

اتخذت السلطة من مدينة رام الله مقراً «مؤقتاً» لمؤسساتها ومراكزها، الأمر الذي أدى إلى نشوء طفرة اجتماعية وظهور الطبقة البرجوازية الجديدة، والتي ساهمت بشكل كبير في تحقيق الرؤية الوطنية للسلطة الفلسطينية وبناء الدولة ومؤسساتها، حيث أدى ذلك إلى ظهور طفرة عمرانية دراماتيكية زاحفة، مستندة إلى منظومة معايير استهلاكوية، اتسمت بتشكيلات عمرانية اجتماعية متفاوتة[٣]، أدت إلى تزايد في الحجم السكاني، وعمليات التوسع العمراني العشوائي في العديد من المراكز الحضرية، وشبه الحضرية، والذي بدوره ضم المناطق الريفية المتاخمة لهذه المراكز، لتصبح لاعبا أساسيا في هذه المنظومة العمرانية – الاجتماعية الاستهلاكوية.

أدت التحولات في الأطر البنيوية المختلفة للمدن الفلسطينية، سواء على المستوى الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو العمراني، إلى ارتفاع مستوى تكهنات وتوقعات النمو، وإثر بشكل كبير على مناخ الاستثمار

١- الخالدي، رجا و سمور، صبحي، «النيوليبرالية الجديدة بصفتها تحررا: الدولة الفلسطينية واعادة تكوين الحركة الوطنية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١١

٢- نفس المرجع السابق

٣- السقا، اباهر، «التشكيلات الحضرية الجديدة في المجتمع الفلسطيني كفرعقب- كنموذج»، مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت: بيرزيت، ٢٠١٥

في المناطق المحيطة للمدن، وبالتالي احدث تحولات ملموسة في بنية وطبيعة هذه المناطق. اتخذت هذه التحولات أنماطا استهلاكية تجسدت في الأنماط العمرانية والمعمارية الجديدة، والأنماط السلوكية الناشئة. تعد مدينة رام الله في علاقتها مع محيطها مثالا هاما على مثل هذه التحولات، حيث أدى النمو الاقتصادي والعمراني إلى خلق جو من التوقعات، تم بناء عليها تشكيل تصور مستقبلي لوجهة المدينة وامتدادها، وبالتالي توقعات الاستثمار فيها. في نفس السياق، مثلت بلدة بيرزيت إحدى النماذج المتأثرة بهذه التغيرات، حيث شهدت البلدة وخلال السنوات الأخيرة كمّاً من التغيرات على بنيتها العمرانية والمعمارية، ما اثر على التركيبة الديموغرافية، وساهم في نشوء أنماط عمرانية مختلفة عن تلك التي تعود للطبيعية المحلية للبلدة، والمشتقة من الأصول الريفية للمنطقة.

يهدف هذا البحث إلى دراسة أنماط التحول الحيزي العمراني والمعماري في بلدة بيرزيت، وارتباطات ذلك بأنماط السلوك الاجتماعي والاقتصادي للبلدة، وعلاقته بمنظومة السياسات النيوليبرالية، وتأثير مدينة رام الله كنموذج وكإطار فيزيائي مجاور وممتد. تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الدراسة انطلقت من دراسة سابقة للباحث جميل هلال، والمعنونة ب «رام الله المدينة والحكاية»، والتي ركز فيها على التحولات الاجتماعية وعلاقتها بالتحولات العمرانية والاجتماعية للمدينة[٤].

تتبنى هذه الدراسة أُسلوب البحث الأثنولوجي والذي يعمد على دراسة الأنماط الإنسانية ضمن سياق بيئتها الفيزيائية. اعتمد البحث على سلسلة من المقابلات المعمقة مع ذوي الشأن «البلدية، المستثمرين، شخصيات عامة، مقاولين، وناشطين ونشاطات محليين»، بجانب عقد مجموعات نقاش مع قاطنين قادمين الى المدينة، وسكان جذورهم تمتد عبر المكان، بجانب مجموعة من مشاركة ذوي العلاقة من سياسيين واقتصاديين واجتماعيين محليين. شارك في تلك المقابلات والمجموعات المعمقة للنقاش ما يقارب ٦٠ -٦٥ مواطن ومواطنة، كما تم تسجيل مشاهدات متعلقة بأنماط عمرانية وسلوكية، ودراسة مورفولوجية لتحولات الحيّز الفراغي والبنية العمرانية وتحولاتها، ودراسة للتطور العمراني بمراجعة المصادر التاريخية، يعمد البحث أيضا الى مراجعة بعض المصادر التاريخية والنظرية، بالإضافة لكل ما ذكر، يعتمد البحث على مراجعة وتحليل الخرائط المتعلقة بالحيز الفراغي، وتطوراتها وتحولاتها بين فترات زمنية مختلفة.

٤- هلال، جميل، «رام الله المدينة والحكاية»، مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت: بيرزيت، ٢٠١٥

ا. لتحولات العمرانية والمعمارية في سياقات نيوليبرالية

١,١ حضرنة المدينة كأداة تحول رأس مالية

تعتبر التشكيلات الحيزية العمرانية والمعمارية عادةً نتاج تشكيلي للديناميكيات السياسية، حيث ترتكز هذه التشكيلات على تعريف سلسلة من العلاقات التبادلية والتعبيرات المرتكزة على طبيعة المكونات الاجتماعية والثقافية والديناميكيات المسيرة لها. في هذا السياق يعقّب مانويل كاستلز Castells أن العمليات المؤثرة على التحولات العمرانية والحضرية، هي عمليات سياسية بامتياز، أكثر منها عملية طبيعية[٥]. تؤسس هذه النظرية إلى أن أي عمل معماري وعمراني، يجب قراءته في سياقه الجيوسياسي، بحيث يكشف ذلك عن مرجعيات وسياسات فيما وراء الحيّز الفيزيائي الطبيعي. لقد ركزت المرجعيات النظرية في السنوات الأخيرة على التغيرات الناتجة عن سيطرة رأس المال، كأداة محركة ناظمة للأنماط الاجتماعية المختلفة، والتي في سياقها تأتي منظومة إنتاج الحيّز الفراغي. إن عملية إنتاج التشكيلات الحيزية العمرانية، كما يؤكدها ديفيد هارفي Harvey، هي لحظة نشطة في ظل الديناميكية الزمنية لتراكم رأس المال والمادة[٦].

يجسد مفهوم الحضرنة Urbanization الأداة الأساسية التي تستخدمها منظومة رأس المال في تعريف علاقتها مع الحيّز العمراني والمعماري، وحسب هارفي فان عملية الحضرنة تقوم على أساس تركيز اجتماعي وجغرافي لفائض الإنتاج[٧]، حيث تمثل العلاقة بين فكرة فائض الإنتاج وفائض القيمة أساسا لعلاقة رأس المال والحضرنة. بالنظر الى مفهوم الحضرنة في السياق النظري المعماري، تعود بدايات استخدام مصطلح حضرنة Urbanization إلى أادفونسو ثيردا Cerda في مؤلفه Teoría General de Urbanización والذي اعتبر ان حركة المركبات، والبنية التحتية، ووحدة سكن الفرد هي أهم المكونات الهامة للمدينة[٨]. بالعودة إلى النموذج المنتج من قبل ثيردا، مدينة برشلونة في إسبانيا، تظهر فكرة المخطط الأحادي الخاصية Isotropic Plan الممتد إلى المالانهاية Infinity، وتقوم أصول الفكرة علي أساس إعادة إنتاج مدن متجانسة، ومكونة من نفس الوحدة العمرانية، بحيث يعكس ذلك فكرة الإنتاج اللامحدود من نفس الوحدة، وبالتالي يجسد ذلك مفهوم الإنتاج الكمي Mass Production [٩] في سياق مديني، أساسه شبكة الانتقال الحركية. لقد أكد بيير اوريلي Aureli أن الحضرنة كمفهوم حيزي يمثل فكرة استبدال ما هو سياسي باقتصادي، حيث تستخدم

5- Castells, M. "The Urban Question: a Marxist Approach", translated by Alan Sheridan, Edward Arnold: London, 1977

6- Harvey, D. 2003, "The Right to the City", International Journal of Urban and Regeonal Research, Vol. 27, issue 4, Blackwell publishing Ltd. Provider John Wiley & Sons, Ltd.

٧- نفس المرجع

8- Aureli, P. V. «The Possibility of an Absolute Architecture», The MIT Press: Cambridge, 2011

٩- حسب أوريلي، جسد مفهوم الحضرنة بامتداده اللانهائي، وقوة الإنتاج الكمي Mass Production، مفهوم هيغل لوصف الإنتاج- The Bad Infinity- والتي تقوم على أساس النتاج اللانهائي لنفس الشيء

الحضرنة كأداة لصناعة الظروف الأفضل لإنتاج القوى العاملة، في هذا السياق يؤكد اوريلي ان الحضرنة كمصطلح Urbanization، هو رديف لمصطلح نمو اقتصادي Economic Growth [١٠].

في سياق تأثير مفهوم الحضرنة، فان عملية صناعة الحضرنة، تعتمد بشكل أساسي على فكرة الشمولية Totalitarian، وفي هذا السياق يؤكد اوريلي أن عملية الحضرنة تعمل على أساس إذابة كل الحدود المكانية، بهدف خلق مكون لا متناهي يساهم في مفهوم الإنتاج الكمي، بحيث ينتج عن هذه العملية إذابة الحدود بين الحيّز العام المشترك والحيّز الخاص، وبحيث يتم إدراك المكون العمراني كحيز سكني خاص مطلق[١١]. يظهر ذلك، كون عملية الحضرنة تعمل كأداة لخصخصة المدينة وتنفيذ أجندات رأس مالية، هدفها تحويل فضاء المدينة من منتج سياسي إلى منتج اقتصادي بامتياز.

أشار ديفيد هارفي في معرض حديثه عن مفهوم الحق المديني Right to the City، عن أهمية العام The Common في تكوين هذا المفهوم[١٢]، العام بالمفهوم الحيزي الفراغي مكون معبر عنه من خلال الحيّز العام والخدمات العامة، كل ما يمكن للجميع استخدامه بدون حدود وعوائق فيزيائية، أو سياسية، أو اقتصادية، هذه الأنماط الحيزية يجب أن يتوفر فيها المفهوم الجمعي Inclusiveness. تكمن المنظومة النيوليبرالية عداءً ممنهجاً لكل ما هو عام، يتمثل ذلك في ميولها للاحتلال وتحويل كل ما هو عام إلى خاص، ووسمه بطابع الخصوصية الفئوية Exclusiveness. تدور مثل هذه التحولات في إطار تسليع كل ما هو ممكن في إطار تركيز الإنتاج لرفع قيمة الفائض. إن لمثل ذلك الأمر تأثيرات بالغة على علاقة الفرد بمحيطه، من حيث إلغاء دوره في تشكيل حيزه العام، والذي بحسب هنري لفبف Lefebvre هام لتعزيز مفهوم الحق المديني Right to the City[١٣].

بمتابعة التحولات المدينية في مناطق الضفة الغربية ما بعد تشكل السلطة الوطنية، وخصوصةً بعد تبني النموذج النيوليبرالي في سنة ٢٠٠٧، شهدت المكونات المدينية المختلفة عملية حضرنة ممنهجة، مع اختلاف وتيرتها من مدينة لأخرى، حيث مثلت رام الله النموذج الأكثر وضوحاً. أدت التحولات الحيزية داخل المدينة، بالإضافة للتأثيرات المحيطية الناتجة عن توقعات التمدد المستقبلي، وقلة الأراضي والارتفاع الهائل في أسعارها، إلى اختفاء الحيّز العام، وظهور حيّز إقصائي اجتماعي طبقي Exclusive Spaces، وامتداد تجانسي يعمل على إلغاء السمات العمرانية والفراغية الخاصة للمدينة. اثر هذا النموذج بشكل عميق على المكونات العمرانية المحيطة للمدينة والتي تعد بلدة بيرزيت إحداها، تمثل ذلك في تبني نموذج البناء التجاري، وسيطرة الأنماط السكنية، بالإضافة لظهور معالم استهلاكية، كل ذلك على حساب وفرة الأراضي الزراعية، والهوية الريفية المكانية، والحيز العام، والنسيج الاجتماعي، بحيث أدى ذلك للتأثير على الهوية المكانية، والفرص التنموية المستقبلية، والانتماء الفردي المكاني.

١٠- نفس المرجع

١١- نفس المرجع

12- Harvey, D. 2003, "The Right to the City", International Journal of Urban and Regeonal Research, Vol. 27, issue 4, Blackwell publishing Ltd. Provider John Wiley & Sons, Ltd.

13- Lefebvre, Henri, «La Droite a la Ville», Anthopos: Paris, 1968.

١,٢ المشهد الفلسطيني التحولات الحيزية في المناطق الريفية

في ظل التغيرات السياسية «ما قبل» و«ما بعد» أوسلو، أصبح المشهد الفلسطيني شاهدا أساسيا على تحولات معنوية مرتبطة بمفهوم الارض والهوية المكانية، وتجسدً ذلك في مفاهيم حيزية مادية اقتصادية. أهم هذه التحولات التي كانت حاضرة في كلتا الفترتين تمثلت في إعادة تعريف العلاقة ما بين الارض والفرد- المزارع/الفلاح/المالك- والتي أفرزت نزاعا أو صراعا واغترابا (Alienation) مكانيا/انتمائيا ما بين الطرفين.

لم يكن تهميش المناطق الريفية مرتبطا فقط مع مرحلة ما بعد أوسلو، فمع نهاية فترة الحكم العثماني للمنطقة، تمت خصخصة الأراضي وتمليكها للسكان بعد أن كانت ملكا لبيت المال تدار ملكيتها من قبل الناس الذين يستخدمونها وحسب التقاليد والعرف المعمول به. جاءت هذه التغيرات في الملكيات مع قرار التنظيمات ومشروع تسجيل الأراضي ١٨٥٨ [١٤] حيث أصبحت الارض في هذه الفترة بمفهومها سلعة للإنتاج وسداد ضرائب الدولة العثمانية و/أو مقايضة للديون المتراكمة على الفلاحين لدى الطبقة الإقطاعية. ومع زيادة النشاط الاستيطاني في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، وزيادة فرص العمل في «إسرائيل»، زادت الفجوة في علاقة الأفراد مع الارض، كنتيجة لتوجه العمالة الفلسطينية، والتي كانت بالأصل تعمل في مجال الزراعة، يعود ذلك إلى الفروقات في أجور العمالة و البحث عن دخل ثابت نسبيا، بعيدا عن منغصات المستعمرين والمستوطنات التي بدأت تنتشر على أراضيهم. على الرغم من انخفاض العمالة الفلسطينية في «إسرائيل» بعد العام ٢٠٠٢ [١٥]، إلا أن العودة إلى الأراضي الزراعية كان نوعا ما محدوداً لما يعانيه القطاع الزراعي من ضعف البنى التحتية، والتمكين الحكومي والممارسات الاستعمارية الإقصائية، التي حالت دون عملية الاستدامة الزراعية، وتأثيرات اتفاقية أوسلو التي حدت من استغلال الموارد المائية، الأمر الذي دفع عددا كبيرا من العاملين إلى الالتحاق بالعمل في القطاع الخدماتي والوظائف المتوفرة في المراكز الحضرية، من قبل مؤسسات السلطة والمانحين والجهات غير الحكومية، والمؤسسات الأهلية التي غزت المنطقة. ما أدى إلى ازدياد في الهجرات الداخلية من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية وشبه الحضرية، كما عزز ذلك غياب خطط تنموية للاستفادة من الموارد

١٤- وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية – وفا – قانون تسجيل الأراضي ١٨٥٨: هدفت الدولة العثمانية من خلال إصدارها لقانون الأراضي عام ١٨٥٨، إلى إحكام سيطرتها على الأرض، وتأكيد حقها فيها في وجه القوى المحلية وبقايا الإقطاع، وجعل التصرف بالأراضي من خلال قوانين محددة تضعها الدولة؛ فقامت بتقسيم الأراضي من خلال قوانين محددة تضعها الدولة لعدة أقسام كما وضح سابقًا، وجعلت لكل قسم أحكام وقوانين. وحتى تكتمل سيطرة الدولة على الأرض؛ صدرت العديد من القوانين اللاحقة لقانون الأراضي تعدُّ مكملة له؛ فأصدرت عام ١٨٥٩ لائحة تعليمات بحق سندات الطابو وقانون الطابو ١٨٦١ وملحقاته عام ١٨٦٧. وقد جعل هذا القانون التصرف في الأراضي واستغلالها يتحدد من خلال العرض السائد بين السكان، وفي بعض الأحيان كان حق التصرف يثبت بأوراق تدعى حججًا شرعية، تكون مصدقة من القضاء، وليس لها أي قيمة، فإذا ما ضاعت كان وضع اليد على الأرض والتصرف بها هو الذي يحدد ملكيتها. وفي حال حدوث خلاف أو نزاع بين الفلاحين على الأرض تكون الشهادات الشفوية لأهل القرية هي التي تحدد الملكية، الأمر الذي أدى إلى نشوب خلافات ونزاعات مستمرة بين الفلاحين. وعليه، فإن هذا القانون لم يحقق الأهداف المتوخاة منه، والتي تمثلت في: إحكام سيطرة الدولة على الأراضي، والعمل على تسجيل الأراضي بأسماء المتصرفين بها إذا تهرب الفلاحون من تسجيل أراضيهم تخوفاً من الضرائب والجندية؛ فأدى هذا القانون إلى تركيز مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية بأيدي فئات قليلة من كبار الملاكين.

15- Bshara, Kh. “Rural Urbanization: the Commodification of Land in Post-Oslo Palestine”, in Bshara, K. & Amyri, S. Reclaiming Space, Riwaq: Ramallah, 2015

البشرية، الأمر الذي لعب دورا في نمو القطاع الخدماتي، وعزز من مفهوم نمو قطاع الإنشاء.

بالنظر إلى النمو العمراني في المناطق الريفية بشكل خاص، والحضرية بشكل عام، وبالعودة إلى فترة ما قبل اتفاقية أوسلو، انحصر الحراك العمراني في بعض مشاريع الإسكان التي أشرفت عليها النقابات والجمعيات، مثل إسكانات المهندسين والأطباء، بالإضافة إلى البناء السكني المنفرد (فلل إو عمارات سكنية ذات ارتفاعات قليلة)[١٦]، إضافة إلى ظهور مخيمات اللاجئين التي بدأت تتشكل وتتكثف في بعض التكوينات الحضرية والريفية. يتضح ذلك من انحصار الطلب على قطاع الإسكان كنتيجة للنموذج الاجتماعي والاقتصادي السائد في تلك الفترة، وبالتالي عدم توفر الوسط والمناخ لتطوير أنماط عمرانية إسكانية ذات انعكاس وتأثير على حاجات الطلب ما بعد أوسلو. بالموازات مع ذلك، وفي نفس الفترة، بدأت تنتشر التكوينات الاستيطانية التي أفرزتها الممارسات الاستعمارية في المشهد الفلسطيني المفتوح، التي أصبحت لاحقا نموذجا بصريا مؤثرا على الأنماط المعمارية والعمرانية الفلسطينية في مرحلة الاستثمار ما بعد أوسلو. عزز ذلك، تناقل أساليب البناء وتقنيات الإنشاء والمواد المستخدمة، حيث أنتج ذلك حيزا فراغيا نمطيا ذو سمات مشابهة لتلك في البؤر الاستعمارية، والتي تعد تمددا وتوسعا للكولونيالية الحداثية التي أنتجتها الرأسمالية في أوروبا وأمريكا في منتصف القرن العشرين.

١,٣ حضرنة الريف الفلسطيني: دور رأس المال الوافد المحلي والوافد الإقليمي[١٧]

أخذت هذه العلاقة منحى آخر في فترة ما بعد أوسلو١٨، ألا وهي علاقة رأسمالية أعادت صياغة العلاقة مع الارض على أنها بمثابة أداة استثمارية تمتاز بحفظ القيمة النقدية بالحد الأدنى، وتُستغل لتراكم رأس المال والفائض ليتم استهلاكه، إما للاستخدام السكني أو لتوفير خدمات تجارية وإما للاستثمار العقاري والتبادل الاقتصادي، ففي كنف السلطة الوطنية كان هناك رؤية واضحة للاستثمار في القطاعات الخدمية والعقارية والاستهلاكية كما ذكر سابقا. شكلت المناطق أ و ب بيئة ملائمة للتنمية والاستثمار العمراني، ومن هنا بدأت شركات الاستثمار العقاري بالظهور والعمل المنهج في هذه المناطق – مثل باديكو القابضة، شركة فلسطين للاستثمار العقاري (بريكو.PRICo)، صندوق الاستثمار بأجنحته (خصوصا عمار)، وطابو...الخ. لقد عزز ذلك تولي حكومة سلام فياض رئاسة الحكومة وتبنيها عام ٢٠٠٧ لسياسات الاقتصاد النيوليبرالي الحر، التي ساهمت في إفراز تشكلات وأنماط عمرانية «استهلاكية» اتسمت بالمناطق العمرانية الكثيفة، وتبني لنموذج الضواحي والمدن الناشئة، والكتل ذات الارتفاعات العالية، والأنماط المعمارية البصرية المعولمة، والتشكيلات

١٦- مركز حفظ التراث-رواق، «دليل الحفاظ على مركز المدينة التاريخي في رام الله»،رواق: رام الله، ٢٠١٤

١٧- المقصود بالوافد الإقليمي الشركات المستثمرة في المحيط المحلي والتي تعد امتداد للشركات ذات أصول إقليمية

١٨- شهدت المرحلة ما بعد أوسلو تكثيفا لفكرة تسليع الارض الأمر الذي يؤكده خلدون بشارة في «في مقالته المشار اليها سابقاً»، والتي تمثلت في جوهر الاتفاقية والتي قسمت المناطق إلى أ .ب .ج حيث تم حصر مناطق السيطرة الفلسطينية في مناطق أ وجزئيا في ب وتركت مناطق ج تحت السيطرة والهيمنة الاستعمارية والاستيطانية.

اللامتناهية والزاحفة بالاتجاه «المحرر»[١٩]. مثل اتجاه التمدد للمكونات العمرانية الجديدة، الفضاء المتاح والتي في الغالب مثلت المناطق الريفية وجهته الأساسية، مما أدى إلى شرذمة المشهد الريفي، وتحويل صورته الأصيلة، وانتهاك الأراضي الزراعية والطبيعية، ولم تقتصر النشاطات العمرانية المحولة للبيئة الفلسطينية على الشركات المساهمة بمشاريع استثمارية، بل واعتمدت بالإضافة لذلك على الأموال الوافدة من المغتربين والاستثمارات المحلية، حيث شكلت هذه المصادر اللاعب الأساسي خصوصا في فترة ما قبل عام ٢٠٠٧ .

لقد لعبت هذه التحولات دورا أساسيا في التغيرات البنيوية والعمرانية للريف الفلسطيني، حيث أسست لتحويل المشهد العام إالى سلعة متداولة، شكلت الأاراضي محورها، وأدى ذلك إلى ارتفاع قيمتها التجارية، بحيث عزز التحول من اعتبار الارض مصدرا للإنتاج إلى اعتبارها سلعة مالية. مثل ذلك النموذج التسويقي والاستثماري للعديد من الشركات المحلية، يوضح ذلك الإعلان المرفق في الموقع الالكتروني لشركة طابو الاستثمارية والذي يقوم بشكل واضح على تسويق صورة نوستالجية للريف، كأساس لتحقيق الرفاه «لم يعد بمقدور المواطن الفلسطيني تحمل أعباء الارتفاع المتزايد في أسعار الأراضي داخل المدن الرئيسية، الذي نجم عن تسارع التنمية والتطوير الذي صاحب بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية. وفي محيط المدن الرئيسية تترامى القرى الجميلة، إلا أن هذه الأراضي للأسف غير مسجلة في سندات ملكية مما يشكل عائقاً أمام تملك الفلسطيني لأرضه. و يمكن القول أن ٧٠٪ من أراضي الضفة الغربية غير مسجلة، ولا تقع ضمن أي مخطط. صحيح أنها متاحة للبيع، ولكن بمساحات كبيرة غير مفرزة، وبأثمان باهظة جعلت مسألة تملك المواطن لأرض في فلسطين أمراً صعباً، وليس في متناول أغلبية أبناء الشعب الفلسطيني»[٢٠].

لم تقتصر الصورة على ذلك، بل تعدته إلى تسويق فكرة التملك في هذه المشاريع على انها مسألة أخلاقية وقضية مقدسة، كما ويتم التركيز على هذه المشاريع كمشاريع مقاومة تعمل على الحفاظ على الارض. بالعودة إلى الموقع الالكتروني لشركة طابو، تم استخدام مفاهيم مثل «اجعل ارتباطك بفلسطين واقعياً»، و «الآن ولأول مرة أصبح لديك الفرصة لتجعل ارتباطك بالأراضي المقدسة واقعاً وحقيقة»، و«تحقق شركة الاتحاد للإعمار والاستثمار حلم كل فلسطيني باستعادة إرثه وإعادة ارتباطه بأرض آبائه وأجداده، وذلك بتمكينه من تملك قطعة من أرض الوطن له ولأولاده ولأجيالٍ من بعده»، و«استثمار أخلاقي»، و» فإن تملكك أرضاً في فلسطين يحميها من السلب والاستيطان غير الشرعيين، كما ويدعم حق ملكية وحكم هذه الأراضي الفلسطينية من قبل الفلسطينيين أنفسهم»[٢١]، الأمر الذي يخرج القضية من سياقها، سياق الاستثمار ويضعها في سياق النضال «الحفاظ على الارض». إن لمثل هذه المفاهيم تأثيرات سلبية على الهوية الجماعية، تحدث تحولات مفاهيمية في طبيعة العلاقة مع الاستعمار.

١٩- المناطق المحررة والتي تقع تحت سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية وهنا يكمن التحدي الذي اثر به المستعمر حول مفهوم الإقصاء الإقليمي de-territorialization والذي أشار له كمفهوم بشارة في مقالته المشار اليها سابقاً

٢٠- الموقع الالكتروني لشركة طابو (بتاريخ ٢٠١٦,١٠,٢٠) www.tabo.ps

٢١- نفس المرجع السابق

تعد بلدة بيرزيت من أهم المكونات العمرانية المتأثرة في التحولات المدرجة سابقاً، حيث شهدت البلدة تحولات ناتجة عن نشاط استثماري متمثل في قطاع الإسكان والخدمات. عزز من ذلك التوقعات المرتبطة بقرب البلدة من مدينة رام الله ووجود معالم خدماتية هامة مثل جامعة بيرزيت. ما أدّى إلى تحولات نمطية عمرانية، تجسد مفهوم حضرنة الريف، وتأثيرات رأس المال على الحيّز الفيزيائي العام في فلسطين، كما يناقشها القسم القادم.

٢. التحول والإحلال: بيرزيت ما بين الريف والمدينة كينونة غير مُعرفة!

٢,١ بيرزيت البلدة:

تقع بلدة بيرزيت شمال مدينة رام الله، على بعد عشرة كيلومترات منها، ضمن أراضٍ مرتفعة جبلية، وترتفع بيرزيت عن سطح البحر ٨٠٠ م. ويقدر التعداد السكاني الحالي بحسب توقعات الجهازالمركزي للإحصاء الفلسطيني ب ٥٫٧٩٦ نسمة في العام ٢٠١٦ [٢٢]. إلا أن رئيس البلدية أكد أن عدد السكان الحالي ما بين سكان أصليين (ما يقارب ٤٫٥٠٠) ووافدين (٣٫٠٠٠ تقريبا)، وطلاب جامعة بيرزيت (٣٫٠٠٠ تقريبا) أي ما يزيد على ١٠٫٠٠٠ نسمة. تتصل حدودها مع قرية عطارة من الشمال، وبرهام وجيبيا من الغرب، والمزرعة الغربية وكوبر من الجنوب الغربي، وأبو قش من الجنوب، وجفنا وعين سينيا وسلواد من الشرق. تتميز مدينة بيرزيت بموقعها الجميل ومركزها المتوسط بين الشمال والجنوب والشرق والغرب، وتمر منها مجموعة قرى بني زيد إلى رام الله والقدس وبالعكس، وقد اشتهرت في العهد العثماني بمضافاتها وسوقها الذي كان يأتي إليه المزارعون من أبناء القرى المجاورة، فيبيعون فيه محاصيلهم ويشترون منه حاجاتهم[٢٣]. وتم تأسيس مجلس بلدي لبيرزيت في العام ١٩٦٣ لإدارة البلدة وتقديم الخدمات، وتنظيم عمليات البناء ومنح التراخيص الخ...[٢٤].

مما لا شك فيه أن بيرزيت كانت قرية تتسم بصفات ريفية زراعية بامتياز، لما يحمله الاسم من دلالة (بئر زيت) وهو المعنى الحرفي لاسم البلدة لما كانت تنتجه من زيت وزيتون، ويعود تاريخ البلدة إلى الفترة الرومانية، الذين أطلقوا عليها اسم Berzethe ومنه اسمها الحالي[٢٥]، وكانت تقع على جبل الخربة حتى بداية الفترة العثمانية، ثم بدأت الحياة تزدهر في بيرزيت (البلدة القديمة كموقع لها بعد الخربة) خلال القرن الثامن عشر، وأخذت بالامتداد غربا مع ازدياد الحركة العمرانية في بداية القرن التاسع عشر، مع انتقال مدرسة المعارف وإنشاء قيادة الجهاد المقدس فيها، وأخذت المنطقة بالازدهار التجاري والعمراني إلى أن أصبحت المركز التجاري الرئيسي للبلدة خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي حتى يومنا هذا، إضافة إلى هذا التطور السريع نحو الغرب،

٢٢- الموقع الالكتروني لمركز الإحصاء الفلسطيني، (بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٠) www.pcbs.gov.ps

٢٣- علوش، موسى، صور من بيرزيت، دار علوش للنشر: بيرزيت ٢٠٠٠

٢٤- معهد الأبحاث التطبيقية-أريج، دليل بلدة بيرزيت، القدس، ٢٠١٢

٢٥- الدباغ، مصطفى،«موسوعة بلادنا فلسطين»، دار الهدى: كفر قرع ١٩٩١ (طبعة جديدة)

شق طريق بيرزيت رام الله الجديد[٢٦] (في موقعه الحالي تقريبا) عام ١٩٤١[٢٧].

لعبت جامعة بيرزيت دورا هاما وأساسيا في تطور البلدة وتوسعها خلال فترة إنشائها كمدرسة وكلية وجامعة، متخذة من البلدة مركزا لها، حتى نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات إلى أن تم نقل مرافق الجامعة الى الجهة الغربية، المتاخمة لقريتي ابو قش و ابو شخيدم، وذلك لتستوعب الاحتياجات الجديدة للجامعة وطلبتها، وهو الأمر الذي جعل بيرزيت تلتقي تدريجيا بقرية أبو قش، حيث ازدادت الحاجة إلى السكن بعد تحويل كلية بيرزيت إلى جامعة منتصف السبعينيات، وبدأ عدد من سكان البلدة بالاستثمار في قطاع الإسكان لتلبية الاحتياجات الجديدة من قبل الطلاب و المدرسين والموظفين، فقد أدت تلك الحاجة إلى ارتفاع كبير في إيجار الشقق، وتم توسيع منطقة تنظيم البلدة عام ١٩٩٩ ما فتح آفاقاً جديدة للتطور العمراني، كما أن فتح بعض الطرق الزراعية في المناطق الشرقية والغربية منها أوجد أملاً بامتداد البناء والعمران حول هذه الطرق.

٢,٢ الإطار الجيوسياسي لبيرزيت

تقع بلدة بيرزيت في المنطقة المصنفة ضمن صلاحيات السلطة الفلسطينية، حيث تقع أراضي البلدة ضمن مناطق تصنيف ب و ج حسب اتفاقية أوسلو[٢٨]، حيث تبلغ مساحة أراضي البلدة المصنفة ب حوالي ٩١٩و٩ دونما (ما نسبته ٧٥,٨٪)، فيما تبلغ مساحة الأراضي المصنفة ج حوالي ٣,١٦٢ دونما (ما نسبته ٢٤,٢٪)[٢٩]، ولا يوجد أي مستوطنات إسرائيلية مقامة على أراضي البلدة، إلا أن قوات الإحتلال صادرت كمية من مساحات أراضي البلدة لإنشاء الطريق الاستيطاني ٤٦٥، ذات منطقة الارتداد (Zone Buffer) ٧٥ متر، ما يمنع الاستفادة من هذه المساحات من أراضي البلدة[٣٠]، وعانت البلدة خلال فترة الانتفاضة الثانية من قطع علاقاتها الإقليمية عن محيطها العام، حيث أقامت سلطات الاحتلال حاجزين مؤثرين جغرافيا: الأول وهو حاجز سردا الذي قطع علاقة تواصل البلدة مع مدينة رام الله، والآخر حاجز عطارة الذي قطع تواصل البلدة مع المناطق الشمالية.

يسلط هذا الأمر الضوء على أن أي رؤية تنموية تقوم على تواصل إقليمي للبلدة مع محيطها، وبدون توصل إلى حل نهائي، قد تكون عرضة للفشل في حال حدوث تغيرات أمنية، حيث سيؤثر ذلك سلبا على بيئة الاستثمار وعلى اعتبار البلدة منطقة سكانية جاذبة.

٢٦- علوش، موسى، «تاريخ مدينة بيرزيت»، دار علوش للنشر، بيرزيت، ٢٠٠٠ - كانت طريق بيرزيت إلى البيرة والقدس في عهد الانتداب تمر في جفنا وعين سينيا، والطريق الترابية تمر من جفنا والجلزون إلى البيرة.

٢٧- علوش، موسى، «تاريخ مدينة بيرزيت»، دار علوش للنشر، بيرزيت، ٢٠٠٠

٢٨- حسب اتفاقية أوسلو تم تصنيف الأراضي في الضفة الغربية ضمن ثلاثة تصنيفات أساسية: أراضي أ وهي أراضي تحت السيطرة الدارية والأمنية الفلسطينية، أراضي ب وهي أراضي تحت السيطرة الإدارية الفلسطينية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية و أراضي ج وهي أراضي تحت السيطرة الأمنية والإدارية الإسرائيلية وتشكل ٦٠٪ من مجمل أراضي الضفة الغربية.

٢٩- معهد الأبحاث التطبيقية-أريج، دليل بلدة بيرزيت، القدس، ٢٠١٢

٣٠- نفس المرجع السابق

٢,٣ التوقعات في ظل بيئة استثمارية خصبة: - انعكاسات استثمارية على بلدة بيرزيت

من الملاحظ أن التطور السريع والمطرد لمدينتي رام الله والبيرة في الآونة الأخيرة، واتخاذ مدينة رام الله صفة العاصمة «المؤقتة»، دفع عددا كبيرا من شركات الاستثمار العقاري ورأس المال الوافد والمحلي، إلى شراء أراض في المناطق الشمالية للمدينتين (وبشكل خاص الريفية)، وإنشاء ضواحي سكنية ناشئة ومنعزلة (gated communities) - مثل ضاحية الريحان، الحي الدبلوماسي، إسكان الغدير والريف و...الخ، وهي ظاهرة طبقية بدأت تتفشى مع ازدياد الطبقة الوسطى في فلسطين. بدأت حدود مدينة رام الله بالتوسع شمالا[٣١] لتضم أراضٍ من أبو قش وسردا إلى حدودها، وتصبح بعض هذه الحواضر المنعزلة (مثل ضاحية الريحان والحي الدبلوماسي) ضمن الحدود التنظيمية للمدينة. يعود ذلك لعدة أسباب من ضمنها تدني أسعار الأراضي، وبالتالي السكن في القرى المجاورة مع قرب هذه المكونات من فضاء المدينة العام، وبالتالي إمكانية العمل في المدينة والإقامة في القرى، كما أن تدني أسعار قطع الأراضي، كان سببا في جذب رأس المال المستثمر، حيث زاد ذلك من هامش الأرباح، إضافة لذلك، توقعات التمدد المستقبلي للمدينة، التي وحسب العديد من المواطنين والمستثمرين[٣٢]، ستدفع المدينة الحالية لتكوين وحدة حضرية واحدة مع المناطق الريفية الشمالية في الفترة الزمنية المقبلة، وذلك لانعدام فرص التمدد في الاتجاهات الأخرى، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الأراضي بصورة هائلة، في كل من بلدات سردا، أبو قش، بيرزيت، جفنا، وتدريجيا عطارة والقرى الأخرى، بناء على التوقعات والتكهنات بان هذه الطفرة الاستثمارية والحضرية ستستمر في هذا الاتجاه وفي نفس الوتيرة. لذا توجه كثير من الأفراد لامتلاك أراضٍ في هذه المناطق، من باب الاستثمار وحفظ القيمة النقدية للأموال، ومن جهة أخرى تظهر توجه شركات الاستثمار على هذه المنطقة، بطريقة العمل المنهج الذي يظهر على شكل النشاط والحراك الهائل لهذه الشركات، للتملك وتركيز الحملات الدعائية، فمثلا يعرض الموقع الالكتروني لطابو المناطق المتوفر فيها شراء قطع أراضٍ مقسمة ومفروزة، وتتكثف في المناطق ما بين بيرزيت وسلفيت[٣٣]، ويتعامل مع الارض على أساس أنها شيء يمكن تداوله عبر الانترنت، تماما مثل عملية التسوق عبر الإنترنت Online Shopping.

في السياق نفسه، تعمل شركة عمار وهي احد الأجنحة التنموية لصندوق الاستثمار، في كل من سردا وبيرزيت، على شراء وإعادة إفراز أراضٍ ومن ثم بيعها، مثل مشروع تلال سردا (Surda Hills) وتلال بيرزيت (Birzeit Hills). بالإضافة إلى ذلك، فقد نشطت حركة الاستثمار الفردي (بشكل خاص في القطاع العقاري) في بيرزيت بصورة مكثفة منذ ٢٠٠٩/٢٠١٠، كما أشار عدد من المستثمرين والمسؤولين الذين أجريت معهم المقابلات.

٣١- مركز حفظ التراث-رواق، «دليل الحفاظ على مركز المدينة التاريخي في رام الله» رام الله، ٢٠١٤ - تم انجاز مخطط هيكلي جديد لرام الله عام ١٩٩٩، وتم توسعته عام ٢٠٠٩ - تظهر التوسعات اتجاه النمو المتبقي شمال غرب المدينة، كما تم تصنيف المناطق بإعطاء كثافات سكانية اكبر داخل المدينة. فيما يخص المناطق الجنوبية فان النمو الحضري فيها اخذ منحى سياسيا مختلف نتج عنه انماط عمرانية ومعمارية تتصف بحالة الطوارئ ، حيث لجأ إلى أطرافها عشرات الآلاف بسبب الوضع السياسي وصعوبة السكن داخل القدس لحملة هوية القدس.

٣٢- مقابلة مع السيد أسامة الحمد، مستثمر، أجريت المقابلة بتاريخ ٢٤-٥-٢٠١٦

٣٣- الموقع الالكتروني لشركة طابو (بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٠) www.tabo.ps

بالاعتماد على المقابلات التي أجريت نجد أن الفئة المستهدفة لا تقتصر على الطلاب والمدرسين والعاملين، بل توسعت لتضم الوافدين من المناطق الشمالية للضفة الغربية، والقليل من المناطق الجنوبية ومناطق فلسطين ١٩٤٨. وأكد المستثمرون أن هناك طلبا عالياً على السكن في بيرزيت، لملاءمة موقعها وقربه من مدينة رام الله من ناحية، ووجود جامعة بيرزيت من ناحية أخرى. من الممكن اعتبار ظاهرة النشاط العقاري في بلدة بيرزيت، مرتبطة بطريقة أو أخرى بتحريك راس المال والفائض منه في مدينة رام الله، أي تراكم رأس المال من خلال أعمال البناء والإنشاء مع انحصار مستوى الطلب ضمن مستوى الأسعار المقدمة. يوجد آلاف الشقق السكنية غير المشغولة في منطقة رام الله والبيرة، كما يؤكد موقع بوابة اقتصاد فلسطين بأنه «تتجمد مئات الملايين من الدولارات في محافظة رام الله والبيرة وحدها على شكل شقق غير مباعة أو مستأجرة. وهنا تكمن الخطورة، فإن استمر الوضع على ما هو عليه سيتراجع الاستثمار ما يؤدي إلى عرقلة العجلة الاقتصادية لا سيما وأن المستثمرين سيفضلون الإبقاء على تلك المنازل حتى تأتي فرصة جيدة لهم لبيعها، لأن هدَفهم الربح، بحسب خبراء ودراسات»٣٤، وهو ما يعتبره هار في تراكما لرأس المال في المشهد الفلسطيني وبالأخص رام الله وبيرزيت ٣٥. حيث ومن خلال محاضرة عامة ألقاها في جامعة بيرزيت، سلط الضوء على أن الاستثمار في قطاع الإسكان والإنشاء يعمل على تداول وتحريك رؤوس الأموال وهو أمر تلجأ إليه الحكومات لإدارة الأزمات الاقتصادية (عن طريق التأجيل والتلاعب – فازدهار الاستثمار – المقنع – هو مؤشر على النمو الاقتصادي) – وحيث اعتبر مدينة رام الله انعكاس لهذه الظاهرة.

أزمة تضخم الأسعار في رام الله دفعت بالمواطنين للبحث عن أسواقٍ أخرى أرخص من تلك في مدينة رام الله وبموقع ملائم قريب، مما زاد الإقبال على بلدة بيرزيت، وأدى إلى نشاط القطاع العقاري الاستثماري فيها. تعزز ذلك بفعل التوقعات والتكهنات التي يستند إليها المستثمرون، حيث نجد أن حركة البناء مستمرة وبتسارع قبل أن تنفذ الأراضي المتاحة للبناء، فيتهافت المستثمرون على ما تبقى من أراض لمزيد من البناء. يؤكد السيد أسامة الحمد٣٦ وهو أحد المستثمرين الأساسيين في البلدة أن هناك فرص كبيرة وطلب عال على الشراء ولذا لا ينوي الاستثمار في مناطق أخرى حتى الآن. لم يقتصر النشاط الاستثماري في بلدة بيرزيت على قطاع الإسكان، بل تعداه في الآونة الأخيرة إلى القطاع الخدماتي. يعد إنشاء مول بيرزيت نقطة تحول كبيرة في تاريخ التحولات التي تعصف بالبلدة، حيث يعتبر حاليا الأكبر مساحةً في مناطق الضفة الغربية، وبحيث يعتبر سكان مدينة رام الله والبيرة الفئة المستهدفة٣٧. في سياق المشاريع الاستثمارية المؤثرة على بلدة بيرزيت، لا بد من الإشارة إلى أن إنشاء مشروع روابي أنتج كم من التأثيرات التي لعبت دور في ازدياد أهمية البلدة وموقعها، عززت أيضا من توقعات أن بلدة بيرزيت تمثل التمدد المستقبلي لمدينة رام الله.

٣٤- موقع بوابة اقتصاد فلسطين الالكتروني – مقالة لعماد الرجبي بعنوان «الشقق الفارغة تثير المخاوف من تراجع الاستثمار»، ١٥-٦-٢٠١٥- (بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٥) - ttp://www.palestineeconomy.ps/article/268/

٣٥- دافيد هار في، «محاضرة في جامعة بيرزيت»، بيرزيت، أيلول ٢٠١٥

٣٦- مقابلة مع السيد أسامة الحمد، مستثمر، اجريت المقابلة بتاريخ ٢٤-٥-٢٠١٦

٣٧- مقابلة مع السيد شريف البياري، مالك «مول بيرزيت»، اجريت المقابلة بتاريخ ٢٥-٥-٢٠١٦

أدت هذه التحولات، إضافة لما أسلفنا من توقعات النمو والتمدد المستقبلي لمدينة رام الله، إلى ارتفاع متسارع في أسعار الأراضي، وتوجه مواطنين من مناطق أخرى إلى استملاك أراضي في بلدة بيرزيت. سبب هذا الأمر تحول جذري لمفهوم الارض كسلعة، وساهم في ازدياد عمليات الإنشاء والبناء، التي حسب ما هو ملاحظ، بدأت بإحداث تغيرات نمطية، وظيفية، حيزية، وتكوينية في بلدة بيرزيت. كما وأحدثت، هذه العوامل، تغييرات على المستويات الديموغرافية والاجتماعية، حيث أشارت رئيسة قسم التنظيم والتخطيط في البلدية إلى أن هذه التحولات ستؤدي إلى أن «تصبح مثل مدينة رام الله وحي عين أم الشرايط في البيرة ذات كثافات عالية، وتغير في شريحة السكان، بسبب قدوم الوافدين من طولكرم والتملك والسكن في بيرزيت، ما سيغير في طابع بيرزيت الريفي».[٣٨]

٢,٤ التحولات في الأنماط العمرانية والمعمارية في بلدة بيرزيت

شهدت بلدة بيرزيت كما أسلفنا، مجموعة من المؤثرات المختلفة، ارتبطت بعضها بالتحولات على مستوى المنظومة الاقتصادية والاجتماعية، وتبني السياسات النيوليبرالية، والأنماط الاستهلاكية المنبثقة عنها كأسلوب حياتي، وهيمنة رأس المال (محليا كان أم إقليميا) على منظومة الحياة والنمو، وتأثير قرب مدينة رام الله، وما تبع ذلك من تحولات في القيمة المالية للأراضي، أدت كل هذه العوامل لإحداث تغيرات مختلفة على أنماط الحياة في بلدة بيرزيت، وانعكس ذلك على بنية البلدة الحيزية العمرانية وأنماطها المعمارية، بحيث أدى إلى نشوء تغيرات ديناميكية فيزيائية يمكن إجمالها بما يلي:

- **تحول في البنية المراكزية للبلدة**

أسهمت التحولات التي طرأت على المراكز في بيرزيت في فترة الاحتلال الإسرائيلي في مرحلة ما قبل أوسلو، بشكل كبير على تهميش المركز القديم، وإعادة صياغة وتشكيل الفراغ العام المركزي وانتقاله إلى تقاطع طريق رام الله بيرزيت الرئيسي مع طريق بيرزيت عطارة، المعروف باسم أبو جسار، والمتسم بطابع تجاري خدماتي، عززته التصعيدات والممارسات الإسرائيلية بعد عام ٢٠٠٢، حيث تم إغلاق طريق البيرة نابلس، وهو ما دفع إلى تحويل الارتباط الإقليمي/ الجغرافي ما بين الوسط والشمال عبر هذا المركز الوهمي، الذي نتج عن تقاطع الطرق. من جهة أخرى عزز ذلك من البعد الخدماتي لهذه المنطقة، فنرى أن المنطقة التجارية بدأت تتوسع بشكل طولي على طول هذا المحور الرابط. وبدأت تتشكل عليه أنماط معمارية «تجارية»، توفر العديد من المصارف بشعاراتها وألوانها المختلفة، المخابز، محلات الجزارة، والبقالات المنتشرة على طول الطريق، للاستفادة الكبرى من العابرين، إضافة إلى السكان والطلبة من شتى المناطق. هذه الظاهرة ليست محصورة على بيرزيت حيث نجد العديد من المدن والبلدات الفلسطينية التي شكلت واتخذت مراكز جديدة لها مثل رام الله والبيرة، وتركت البلدة

٣٨- مقابلة مع المهندسة ميسون الهودلي، رئيسة قسم التنظيم والتخطيط بلدية بيرزيت، أجريت المقابلة بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢٤

القديمة، لتصبح معلما سياحيا أو ثقافيا يجتمع الناس فيه لمهرجان ما أو عروض اخرى، ويقطنه الطبقة الفقيرة في الغالب.

- **التغيرات الحيزية: التوسع العمراني واستعمالات الأراضي**

تشهد بيرزيت تغيرا أساسيا على بنيتها الريفية وثروتها من أشجار الزيتون، التي باتت تجتث ليتم استبدالها بعمارات سكنية منمطة، أو بمبانٍ ذات طابع معماري حديث واستخدام جديد، مثل «مول بيرزيت»، الذي تم افتتاحه مؤخرا، والذي حل مكان ثماني دونمات من الزيتون[٣٩]. ويظهر هنا أنماط التمدد (الأفقي والعامودي، لكسب اكبر مساحة ممكنة واستغلال القيمة التجارية للأرض) على حساب المناطق الخضراء، حيث أن مساحة بيرزيت (١٣ - ١٨٠ دونما) منها ٨ - ١٣٠ دونما، أراضٍ صالحة للزراعة، أي أكثر من ٦٠٪ [٤٠]. كما يتجه النشاط والنمو العمراني غربا وجنوبا باتجاه الجامعة وأبو قش ومنطقة المرج وجبل الخربة بصورة مكثفة، فهي المناطق الأكثر جذبا للسكن والاستثمار التجاري. أما شرقا، وفي منطقة البلدية، فهي اقل جذبا وتأخذ منحىً صناعياً بحسب المخطط الهيكلي الجديد.

أكدت المهندسة ميسون الهودلي، [٤١] أن المخطط الجديد (والذي هو قيد التصديق النهائي)، بالإضافة إلى التوسع الحيزي، زادت فيه رقعة منطقة السكن بتصنيف ب و ج، التي تتيح للناس بناء مخازن يعلوها سكن، وتزيد فيها نسبة البناء، وقد أجريت هذه التصنيفات بناء على رغبة السكان، وهذا يؤثر بصورة كبيرة على التشكيل الحيزي، وبالتالي على زيادة في الكثافة السكانية، وأخيرا على نوعية السكن والحيز العام، التي بدورها تؤثر بصورة كبيرة على شعور السكان بالانتماء إلى الفضاء المشترك الذي أصبح رهن الاستهلاك. وفي ظل التغيرات الحيزية والديموغرافية، أصبح هناك نوع من العزلة والاغتراب الاجتماعي، وهذا ما يؤكده السكان الأصليين لبيرزيت[٤٢]، الذين يرون أنه في ظل البناء المتسارع واتخاذ الكثيرين من الوافدين بيرزيت مسكنا لهم، أثر على طبيعة العلاقات الاجتماعية في البلدة. من جهة أخرى أكدت الهودلي عدم وجود أي صفة استخدام زراعي أو ما يدعو إلى الحفاظ على الأراضي الزراعية والزيتون في بيرزيت. كما أكدت أن المجلس الحالي يسهل عمليات البناء والإستثمار بصورة اكبر من المجلس السابق، بحجة «خلي الناس تبني» بدوافع وطنية من جهة، ولتضخم أسعار الأراضي من جهة أخرى.

آتت هذه التسهيلات والتجاوزات بأنماطا معمارية تستغل اكبر مساحات ممكنة عاموديا وأفقيا، مع بعض التجاوزات، (التعدي على الارتدادات والتحايل على عدد الطوابق من مستوى الشارع الرئيسي لكسب اكبر عدد ممكن من الطوابق...الخ)، ويمكن وصفها بالأنماط العدائية والعائمة، كونها لا ترتبط

٣٩- مقابلة مع السيد شريف بياري، مالك «مول بيرزيت»، اجريت المقابلة بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢٥

٤٠- معهد الأبحاث التطبيقية-أريج، دليل بلدة بيرزيت، القدس، ٢٠١٢

٤١- مقابلة مع المهندسة ميسون الهودلي قسم التنظيم والتخطيط بلدية بيرزيت، أجريت المقابلة بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢٤

٤٢- مجموعات التركيز مع الأهالي الأصليين في بيرزيت، آب-٢٠١٦

مع الارض الا من خلال المدخل الرئيسي، فهي تبدو كما لو انها منفصلة عن الارض نتيجة الية البناء الجديدة، التي تقتلع ما من الأشجار لغرس الوحدات المنمطة للإنتاج والاستهلاك المكثف. بناء عليه، تكاد بيرزيت أن تشكل وحدة عمرانية واحدة مع أبو قش، والتي بدورها تتصل مع سردا التي تتصل بدورها بمدينتي رام الله والبيرة، حيث يتم تشكيل ما يشبه السجادة العمرانية الحجرية الواحدة.

- **ظهور أنماط معمارية وعمرانية جديدة**

الانماط السكنية التجارية: امتازت بيرزيت ولفترة طويلة، بنمط الأبنية المنفردة والعمارات السكنية ذات الطوابق الثلاث بحسب قانون الأبنية آنذاك. اتسمت هذه المنازل بطراز حداثة محلي. فكان عدد من هذه الأبنية السكنية يوفر «فرندة» على مستوى الشارع، الذي كان يلعب دورا هاما في تكوين علاقة مع الفضاء العام (الشارع) والمارة. وعادة ما تكون الأبنية لأكثر من أسرة من العائلة نفسها. على الرغم من كون بيرزيت مسكنا لعدد كبير من الطلبة، إلا أن كثرة الإنتاج والنمطية العمرانية كانت محدودة حتى الآونة الأخيرة. أما في الفترة الراهنة، و بعد تعديل نظام الأبنية الفلسطيني ليستوعب عدد طوابق أكثر في مناطق سكن أ والتي كانت في الأصل ثلاث طوابق، تحولت إلى خمس، نظرا للظروف السياسية وقلة الأراضي المتاحة للفلسطينيين، ومنه ظهرت ضرورة تكثيف السكن والتوجه للأبنية متعددة الطوابق.

لا يميز قانون الأبنية الفلسطيني بين ما هو ريفي وما هو حضري. ظنا من وزارة الحكم المحلي أن البلديات ستعمل على تطويع هذه القوانين والأنظمة كل بحسب حاجته ورؤيته. للأسف، لم يتم العمل على قوانين خاصة في كل منطقة، وخدمت هذه القوانين وبصورة كبيرة المستثمرين الذين شكلوا وحدات للأبنية السكنية المنمطة، بطابع يشبه علب الكبريت المتراصة والمخرمة بشبابيك متساوية نوعا ما. وقتل مفهوم الفضاء العام الذي كانت تشكله المنازل والأبنية السكنية السابقة، فأصبحت تلك المباني شبيهة بمعسكرات كبيرة للاستهلاك العام. ومن الجدير ذكره هنا أن فكرة المسكن تحولت من حلم ورغبات شخص صاحب المسكن، إلى حلم المستثمر مضروبا بالآلاف ليخلق وحدة متكررة لا منتهية، لا تميز بين حلم شخص وآخر. وأصبح الساكن (ذو الدخل المتوسط نوعا ما وليس بمقدوره بناء منزل منفرد) بمثابة مستهلك مغيب عن صنع القرار فيما يرغبه لبيته المستقبلي. ومن المثير للاهتمام انه عندما سئل احد المستثمرين عما إذا كان من الممكن أن يعيش في احد هذه الشقق التي يبنيها، فكان رده على النحو الآتي: «لا، لا، لست معتادا أن أعيش في شقق، فانا معتاد على وجود العنب/الدالية والتينة، بالإضافة إلى أنني لا أحبذ مشاركة المصعد والخدمات الصحية مع أحد (في ظل غياب شبكة بلدية....) [٤٣]. علما بأن الأبنية المنتجة حاليا لا توفر الحد الأدنى من المواصفات والفضاءات المشتركة للسكان، أو أي بناية خضراء، وهو أمر اعترض عليه الكثيرون خلال المقابلات ومجموعات التركيز.

الخدمات التجارية والمصرفية: الشارع الرئيسي للبلدة بات يتماوج بألوان المصارف التي بدأت تنتشر

٤٣- مقابلة مع السيد أسامة الحمد، مستثمر، اجريت المقابلة بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢٤

هنا وهناك بألوانها المضيئة، التي تتداخل مع باقي المحال التجارية والخدماتية، التي تتركز على نفس الشارع، والتي هي بدورها تتنافس مع بعضها البعض من خلال اللافتات التي تتسابق إلى احتلال ما تبقى من الفضاء العام، ألا وهو الرصيف. والتي تشكل مع اللافتات والإعلانات التجارية التي تحتل مشهد الطريق الرئيسي لرام الله، تكوينا معماريا وحيزيا من نوع آخر، تؤكد المنظومة الاستهلاكوية السائدة والبيئة الخدماتية التي ترتكز إليها بيرزيت. إلا أن السكان في بيرزيت يعتمدون بصورة كبيرة على رام الله، كونها لا تبعد سوى بضع دقائق وتوفر أسعارا ارخص (أسعار المنتجات الغذائية والاستهلاكية اليومية)، لتصبح العلاقة بين رام الله و بيرزيت تبادلية، فرام الله توفر أسعارا مناسبة للسلع اليومية بينما توفر بيرزيت أسعارا مناسبة من حيث السكن والاستثمار.

أحد ابرز الاستثمارات في الآونة الأخيرة هو «مول بيرزيت»، الذي يعتقد مالكه انه سيصبح مزارا على مستوى الوطن، فالموقع الاستراتيجي لبيرزيت دفع بالسيد شريف البياري أن يستثمر أمواله قي هذه المدينة الجامعية. وقد حصل على استثناء خاص من المجلس البلدي لتغيير صفة الاستخدام للأرض، حتى يتسنى له بناء مركز التسوق على الطراز الأمريكي، كما يراه شريف البياري، وبدواعي وطنية تهدف إلى خلق أسباب لعودة الناس من الخارج إلى الوطن، كما أكد في حديثه لنا[٤٤]!

٣. بيرزيت من مكون ريفي إلى وسَط استثماري: تسليع الحيّز المكاني والحق المديني

مرت بلدة بيرزيت خلال العقد الأخير بمجموعة من التحولات على مستويات عدة، بحيث ظهرت جلية من خلال قراءة التكوينات الحيزية العمرانية والمعمارية والتغيرات الطارئة عليها. يكشف ذلك التأثيرات الهائلة لمنظومة رأس المال والسياسات والاستراتيجيات المنبثقة عنها، حيث أدى ذلك إلى تسارع عمليات الإحلال الفراغي والتحول العمراني في المناطق الريفية والحضرية بشكل عام، التي مثلت بلدة بيرزيت أحد نماذجها .

تأثر الريف الفلسطيني بكم من التحولات على المستوى العمراني، بحيث خضعت عملية تشكيل الهوية العمرانية للمنظومة الاستهلاكية، وبحسب ما يراها المستثمر وما تمليه عليه التوقعات، ولعبت التحولات الهائلة في مفهوم وثقافة الارض دور كبير في هذه التحولات، إن الارتداد من اعتبار الارض مصدرا للإنتاج ورمزا للانتماء، إلى اعتبارها سلعة تحدد قيمتها العائد النقدي، أدى إلى تنشيط عملية تناقل الأراضي وافرز نماذج معمارية عازلة اجتماعيا، ومسطحة تشكيليا، بحيث تخضع لمفهوم استغلال اكبر ما يمكن استغلاله من مساحة الارض الأفقية والعمودية. في هذا السياق، تم تحويل الأراضي، بغض النظر عن قيمتها الزراعية، إلى مناطق للاستثمار، كما لم يعد هنالك مساحة لما يعرف بالفراغ العام،

٤٤- مقابلة مع السيد شريف بياري، مالك «مول بيرزيت»، اجريت المقابلة بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢٥

الأمر الذي يعد أساسيا لتعميق علاقة الفرد مع محيطه وبالتالي مجتمعه.

من أهم الأسس لتعميق شعور المواطنة للأفراد، مفهوم «الحق في (إلى) المدينة»، والذي حسب هنري لوففر (Lefebvre) يعتمد على مبدأين أساسيين: المشاركة في صناعة القرار المتعلق في تشكيل الحيّز العام (Participation)، والحق في الوصول وإحداث التغيير في هذا الحيّز (Apropriation)[٤٥]، وأكد لوففر انه ولتحقيق مفهوم «الحق في (إلى) المدينة»، لا بد أن يمتلك السكان حق تقرير كل ما ينشأ في حيزهم العام، بما في ذلك المشاريع الخاصة الاستثمارية. أثّرت التحولات في بلدة بيرزيت على هذا المفهوم من خلال قطع علاقة الأفراد بالحيز العام، سواء من خلال إقصائهم عن دائرة اتخاذ القرار المتعلق بتشكيل حيزهم العام، أو من خلال تحديد كل ما هو عام بالحيز الاستثماري الخاص.

من ناحية أخرى، ترك ذلك أثرا عميقا على علاقات الأفراد، حيث أن التحولات الحيزية، والتي تعكس نشاطا استثماريا، أدت وتؤدي، كما ذكر سابقا، إلى تغيرات ديموغرافية واجتماعية من أهم ظواهرها التنوع الاجتماعي، حيث يعد الحيّز العام هام جدا في هذه الحالات لتنظيم علاقات الأفراد، حيث يؤكد ديفيد هاري (Harvey) على أهمية الحيّز العام في صياغة مفهوم «الحق في (إلى) المدينة»[٤٦]. ويؤدي غياب الوعي العام، في صياغة وتعزيز وتأكيد الحيّز العام، في حالة بلدة بيرزيت، وفي حالات مشابهة من المناطق الريفية الفلسطينية، التي شهدت تحولات بسبب تأثير رأس المال، يؤدي ذلك لتأثيرات سلبية على السلوك الجمعي وشعور الانتماء والمواطنة.

تمثل حالة بلدة بيرزيت، مثالا صريحا على التحولات التي شهدتها المناطق الريفية الفلسطينية في العقد الأخير، تحت تأثيرات سياسات الاستثمار الحر، لقد تأثرت البلدة وبعمق بالتحولات التي طرأت على مدينة رام الله، ما أدّى إلى ظهور نماذج عمرانية ومعمارية سببت تحولات عميقة في البنية المكانية المتسمة بالطابع الريفي، كما وأدت إلى غياب وتغيير للحيز العام، الأمر الذي سيترك تداعيات على المستوى البنيوي الاجتماعي والفردي. تعد مثل هذه التحولات جزء من المنظومة الاقتصادية والسياسة المتبنى، والتي احدثت تغيرات بنيوية، حيث يعد مفهوم الحق في (الى) المدينة هام للتعاطي مع هذه التغيرات.

45- Lefebvre, Henri, «La Droite a la «, 1968

46- Harvey, D. 2003, "The Right to the City", International Journal of Urban and Regional Research, Vol. 27, issue 4, Blackwell publishing Ltd. Provider John Wiley & , Ltd.

قائمة المراجع باللغة العربية

١. الخالدي، رجا و سمور، صبحي، «النيوليبرالية الجديدة بصفتها تحررا: الدولة الفلسطينية واعادة تكوين الحركة الوطنية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١١.

٢. السقا، اباهر، «التشكيلات الحضرية الجديدة في المجتمع الفلسطيني كفر عقب- كنموذج»، مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت: بيرزيت، ٢٠١٥.

٣. هلال، جميل، «رام الله المدينة والحكاية»، مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت: بيرزيت، ٢٠١٥.

٤. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا (بتاريخ٢٠١٦/٢٠١٠) -(٥١٦١=http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id

٥. مركز حفظ التراث-رواق، «دليل الحفاظ على مركز المدينة التاريخي في رام الله»،رواق: رام الله، ٢٠١٤

٦. الموقع الالكتروني لشركة طابو (بتاريخ ٢٠١٦, ١٠, ٢٠) ps.tabo.www

٧. الموقع الالكتروني لمركز الإحصاء الفلسطيني، (بتاريخ ٢٠١٦, ١٠, ٢٠)- www.pcbs.gov.ps

٨. الدباغ - مصطفى، «موسوعة بلادنا فلسطين»، دار الهدى: كفر قرع ١٩٩١ (طبعة جديدة).

٩. علوش، موسى، - صور من بيرزيت- ، دار علوش للنشر: بيرزيت، ٢٠٠٠.

١٠. معهد الأبحاث التطبيقية-أريج، دليل بلدة بيرزيت، القدس، ٢٠١٢.

١١. موقع بوابة اقتصاد فلسطين الالكتروني - مقالة لعماد الرجبي بعنوان «الشقق الفارغة تثير المخاوف من تراجع الاستثمار»، ١٥-٦-٢٠١٥- (بتاريخ ١٥,١٠,٢٠١٦) - ttp://www.palestineeconomy.ps/article/٢٦٨

١٢. دايفد هارفي، محاضرة في جامعة بيرزيت، بيرزيت، ايلول ٢٠١٥.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1. Castells, M. “The Urban Question: a Marxist Approach” ,translated by Alan Sheridan, Edward Arnold: London, 1977
2. Harvey, D. 2003, “The Right to the City”, International Journal of Urban and Regional Research, Vol. 27, issue 4, Blackwell publishing Ltd. Provider John Wiley & Sons, Ltd.
3. Aureli, P. V. »The Possibility of an Absolute Architecture«, The MIT Press: Cambridge, 2011
4. Lefebvre, Henri, »La Droite a la Ville ,«Anthopos: Paris,1968
5. Bshara, Kh. “Rural Urbanization: the Commodification of Land in Post-Oslo Palestine”, in Bshara, K. & Amyri, S. Reclaiming Space ,Riwaq: Ramallah,2015

ملحق رقم (ا)

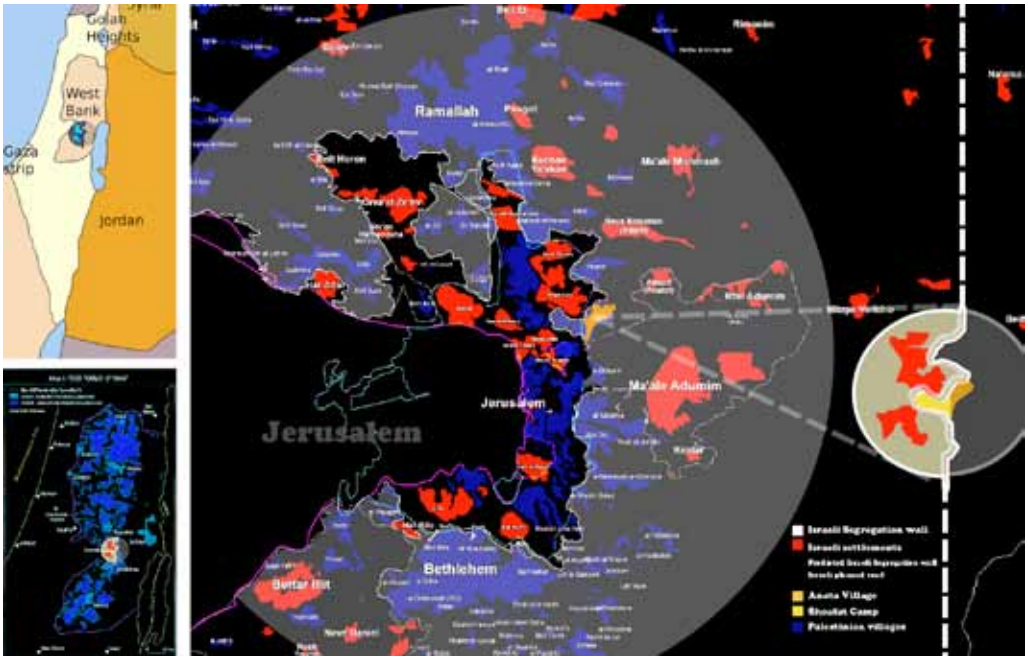

الشكل # (1): موقع بلدة عناتا الجغرافي وعلاقته الجيوسياسية مع مدينة القدس ومحيطها

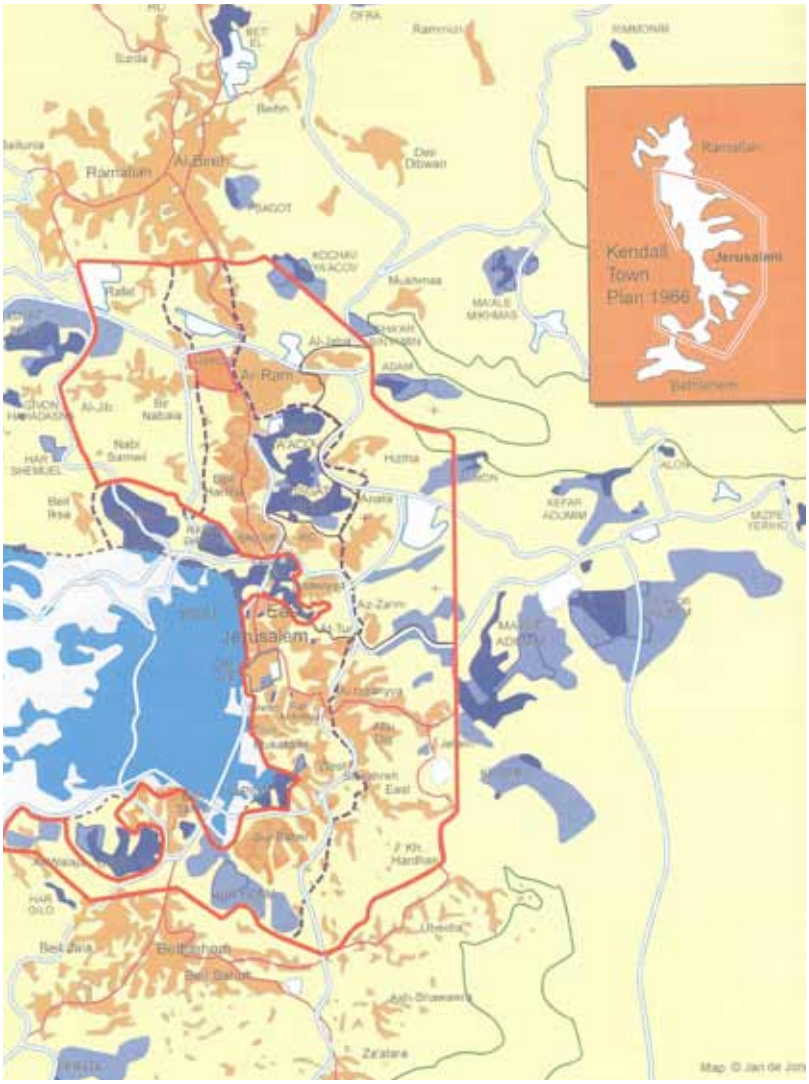

الشكل # (2): القدس المتروبولية الموسعة 2000، المناطق القديمة والحديثة حسب مخطط كندل، (المجموعة الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، «مشروع اعادة تأهيل القدس العربية: ضرورة التخطيط الفلسطيني للقدس العربية (حي عناتا-مشاريع دراسية)»، مؤسسة باسيا، القدس، ٢٠٠٠)

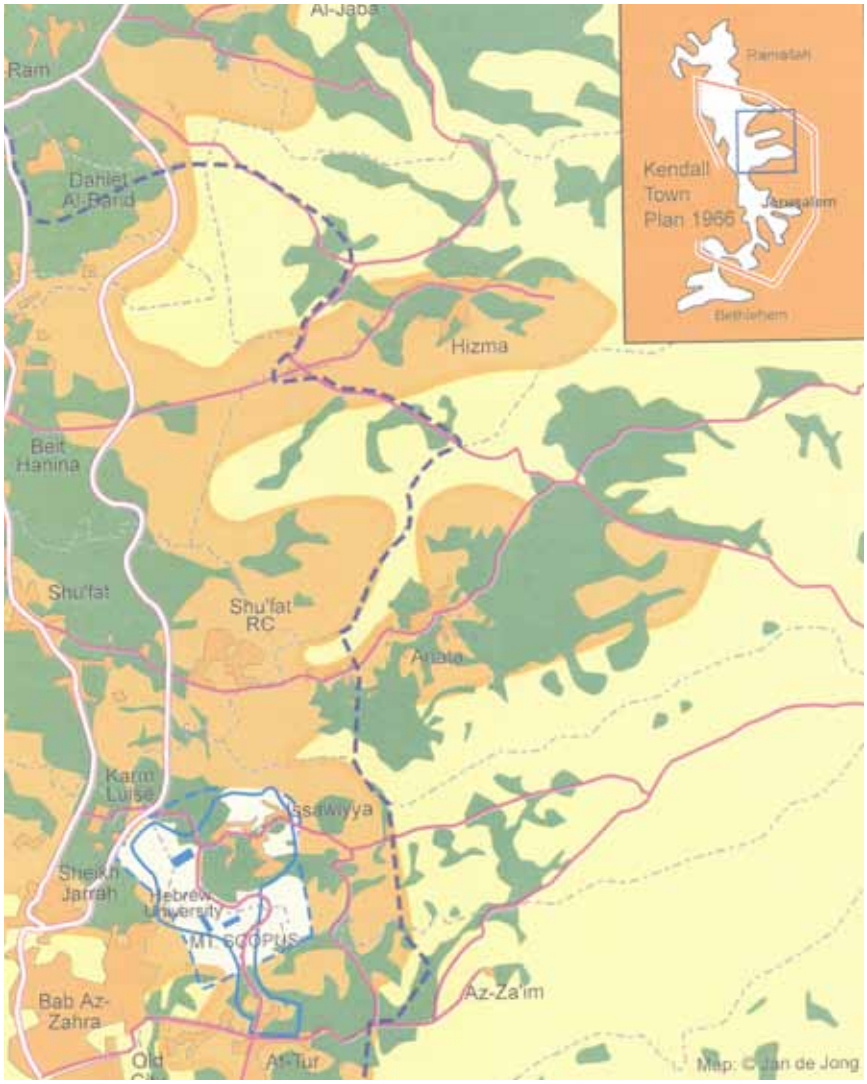

الشكل #(3): القدس العربية الشرقية 1967-1966، مخطط كندل 1967 وحدود بلدية القدس الاحادية 1967، (الصدر: المجموعة الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، "مشروع اعادة تأهيل القدس العربية: ضرورة التخطيط الفلسطيني للقدس العربية (حي عناتا-مشاريع دراسية)"، مؤسسة باسيا، القدس، ٢٠٠٠)

الشكل #(4): صورة جوية لقرية عناتا تعود لثلاثينيات القرن العشرين
تظهر التكوين الحيزي العمراني للقرية وطابعها الريفي، المصدر:
Palestine Remember Website- retrieved (20.10.2016)

الشكل#(5): صورة لقرية عناتا من فترات ثلاثينيات القرن العشرين
تظهر طبيعة التكوين المعماري للقرية في تلك الفترة، المصدر:
Palestine Remember Website- retrieved (20.10.2016)

الشكل # (6): التكوينات الحيزية العمرانية لبلدة عناتا في سبعينيات القرن العشرين

الشكل # (7): التكوينات الحيزية العمرانية لبلدة عناتا في سبعينيات القرن العشرين

الشكل #(8): ظهور الانماط المعمارية التجارية في بلدة عناتا وأثرها على صياغة الطابع العمراني العام للبلدة وأثر الإبادة العمرانية على ذلك، المصدر:
(http://www.timesofisrael.com/stuck-between-israel-and-the-pa-shuafat-refugee-camp-seethes/- retrieved on 20.10.2016)

الشكل # (9): طبيعة الحيّز العام في بلدة عناتا كنتاج لتحولات الإبادة العمرانية، المصدر:
http//:www.talimayer.com/anata - 0#retrieved 20.10.2016